الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم الفلسفة

السند البيداغوجي لمقياس الفلسفة والبيوإتيقا

الموجه للسنة الثالثة ليسانس فلسفة

إعداد: د. مطالسي حمي نورالدين

السنة الجامعية 2020/2019

المحاضرة الأولى (حصتين)

مفهوم البيوإتيقا.

مقدمة.

لا شك أنّ التطورات العلمية والتكنولوجية التي عرفتها المجتمعات البشرية في الحقبة المعاصرة، قد أبانت عن قدرة الإنسان وذكائه اللامحدود في تبسيط المعقد، وترويض الطبيعة لجعلها خاضعة لسلطانه، يتحكم فيها ويوجهها لما يخدم مصالحه وغاياته. كما جعلتنا هذه التطورات نقف على الكثير من الإنجازات التي غيرت من معنى الحياة وتفاصيلها، ضمن رؤية تتّسم بسعة الأفق في النظر إلى المستقبل الذي لم يعد يكتفي ببساطة النظر إلى الأمور. إنّه المستقبل الذي أضحى يحمل في متونه كثافة وعمقا في التعامل مع الأشياء، ويعطينا صورة واضحة عن الإنسان العلمي الذي أضحى دائم التجاوز لذاته نحو غاياته، التي فاقت كل التوقعات وتجاوزت المعقول.

هكذا أضحى العصر المعاصر هو عصر العقل والعلم بامتياز، لدرجة يمكن القول من خلالها "أنّ العقل لم ينتصر مثلما انتصر في هذا العصر الذي يمكن تسميته بعصر التكنولوجيا والعقل، لما أحرزه من مكاسب علمية وعملية كبيرة...قدّمها العقل لعصر التكنولوجيا. ولولاه لما استطاع الإنسان في الفترة الزمنية المعاصرة إحراز كل هذا التقدم في حقول مختلفة من علوم الفضاء والتكنولوجيا، ومختلف نواحي الحياة"[1]. ويمكن القول أنّ ما تحقق من إنجازات وكشوفات علمية في الفترة المعاصرة قد فاق كل التوقعات، حيث كانت هذه الإنجازات تقع ضمن خانة المستحيل تحقيقه، والتفكير فيه. ولنا في كل ما تحقق من تطور في مجالات علوم الصحة والحياة، مثالا واضحا على ارتقاء الإنسان العلمي إلى مستوى قد تجاوز من خلاله ما كان يُعتبر آمالا أو أحلاما، إلى واقع يعج بالاكتشافات التي أسهمت بشكل كبير في تحسين حياة الإنسان الصحية، وحمله إلى مستوى استطاع من خلاله أن يجد الكثير من الحلول لأزماته الصحية التي أرّقته ونغّصت عليه حياته. لكن ما يجب الإشارة إليه في هذه النقطة، أنّ التطورات التي عرفتها مجالات الطب والبيولوجيا، قد حملت معها الكثير من الأزمات والمشاكل الأخلاقية التي لم يعهدها أي مجتمع إنساني من قبل. فموازاة مع

[1]- محمد الجبر، قضايا معاصرة في مشكلات الفكر والأخلاق، منشورات دار علاء الدين، دمشق، سوريا، ط1، 2003، ص.ص.24/23.

التطور العلمي الذي عرفته هذه المجالات، كان هناك تعثر قيمي كبير، أبان عن فشل الإنسان في التوفيق بين المعرفة العلمية والقيم الأخلاقية. وفي هذا مكمن الخطر الذي أصبح يتهدّد الحياة الإنسانية، بفعل التجاوزات التي حدثت في حق الإنسان وكرامته بسبب الاستعمال اللاعقلاني للمعرفة العلمية والتقنية في مجالات الطب والبيولوجيا. فكثيرة هي الأسئلة التي باتت تطرح على العلماء والأطباء، والتي تعبر في مضمونها عن القلق والخوف الذي ينتاب الكائن الإنساني جرّاء التطبيقات البيو–طبية التي تمارس على الإنسان، دون مراعاة لإنسانيته وكرامته. وعلى هذا الأساس كان ميلاد ما يعرف بالبيوإتيقا أو أخلاقيات الطب والبيولوجيا، كمبحث أخلاقي جديد يؤكّد في متونه على إعادة النظر في العلاقة المتوترة بين المعارف العلمية والقيم الإنسانية خصوصا الأخلاقية منها، كما يؤكّد على ضرورة تسييج عمل الأطباء والعلماء بما يضمن للإنسان كرامته وإنسانيته. السؤال المطروح هنا: ما مفهوم البيوإتيقا؟ وما هي أهم المواضيع التي تدرسها؟

1–في معنى البيوإتيقا.

بداية يمكن القول بأنّ المصطلح الجديد (بيوإتيقا) باللغة العربية، هو ترجمة حرفية للمصطلح الإنجليزي (Bioethics). ومن حيث الاشتقاق اللغوي يتكون هذا المصطلح من "الكلمة اليونانية bios وتعني الحياة، وكلمة ethos وتعني الأخلاق"[1]. هكذا تجدنا إزّاء مصطلح جديد يهتم في متونه بالأخلاقيات الحياتية، ويعيد النظر في كل ما تحقق من إنجازات في مجالات علوم الصحة والحياة، ضمن رؤية جديدة تؤسس لما يجب أن يكون عليه الأطباء والعلماء، في ممارساتهم وأبحاثهم التي أضحت تثير الشك والقلق، بفعل المشاكل والأزمات الأخلاقية التي باتت تطرح في هذا المجال. من هنا ذلك "الانتقال الذي يقودنا من الدلالة اللغوية إلى الدلالة المفهومية، حيث الدراسة الفلسفية للمسائل الأخلاقية المنبثقة عن التطبيقات العلمية التي تجري على الحياة بوجه عام. ولذلك يكون مفهوم البيوإتيقا كما يرى Laurent Mayet هو (الوعي بالممارسات المقلقة للعلوم البيو–طبية على الجسد البشري"[2]. ومن وجهة النظر هذه، يمكن التعامل مع "البيوإتيقا باعتبارها مبحثا جديدا يهتم في دراسته بالمشاكل الأخلاقية والقانونية التي تعرفها المجالات البيو–طبية"[3].

---

[1]-Colas Diflo, Sebastien Bauer et autres, Dictionnaire des concepts philosophiques, sous la direction de : Michel Blay, CNRS Edition, Paris, 2013, p.87.

[2]- نورة بوحناش، الأخلاق والرهانات الإنسانية، أفريقيا الشرق، المغرب، ط1، 2003، ص.246.

[3]- Eliette Abecassis, Fabienne Abbou et autres, Encyclopédie de la philosophie, sous la direction de : Jean Montenot, Librairie générale française, 2002, p180.

ولمعرفة الظروف والأسباب التي أدّت إلى ظهور هذا المبحث الأخلاقي الجديد، لا بد من الرجوع إلى حقبة الستينيات، حيث الفضائح التي عرفتها المستشفيات الأمريكية، بسبب الممارسات اللاإنسانية لبعض الأطباء، والتي أبانت في حقيقتها عن التناقض الواضح الذي بات يحمله العلم في ذاته، خصوصا في مجالات هي من الأهمية بحيث لا يمكن التلاعب فيها أو التفكير من خلالها خارج ما يضمن صحة الشخص، دون المساس بإنسانيته أو كرامته. "وهذه الفضائح* قد تم الكشف عنها سنة 1966، عندما نشر أستاذ في كلية الطب بجامعة هارفارد الأمريكية يدعى Henry Beecher مقالا بعنوان (الأبحاث الطبية والأخلاق)، تناول فيه موضوعات كانت بمثابة إنذار وتنبيه للرأي العام إلى خطورة ما يحدث في المستشفيات الأمريكية من تجارب تمس كرامة الإنسان وتتنافى مع مدونة الأخلاق الطبية"[1]. هكذا بدأت تطفو على السطح بوادر أزمة إنسانية جعلت المجتمع الأمريكي في تلك الفترة يواجه وضعيات غير مسبوقة، بالنظر إلى حجم الضرر الذي تسببت فيه تلك التجارب خصوصا وأنّ الأمر هنا بات يتعلق بقدسية الإنسان وكرامته.

وإذا كانت هذه الفضائح التي كشف عنها (هنري بيشر) كما سلف ذكره، قد حركت الرأي العام الأمريكي إزاء ما يحدث في المستشفيات الأمريكية من تجاوزات بسبب الاستعمال اللاعقلاني للعلم في مجالات الطب والبيولوجيا، فإنّها في الوقت ذاته قد مهّدت وبشكل كبير لميلاد المصطلح الجديد، الذي سيصبح متداولا بكثرة في الأوساط الفكرية والثقافية الأمريكية. وهنا يمكن الإحالة إلى العالم الأمريكي المختص في أمراض السرطان فان رانسلاير بوتر Van Rensselear Poter (1911-2001)، الذي نحت مصطلح بيوإتيقا "ضمن كتاب له صدر سنة 1971 بعنوان Bioethics Bridge To The Future "[2]. ومن خلال هذا الكتاب يمكن الوقوف على الغاية الأساسية للمؤلّف، بتبيانه لحقيقة الأزمة التي تسبّب فيها الانفصال التام بين المعارف العلمية والقيم الإنسانية، حيث الاستقلال التام لكل ما هو علمي عمّا هو أخلاقي، ضمن ممارسات وتطبيقات لا إنسانية يغذّيها الطموح اللامشروع للإنسان

*- يمكن الإشارة هنا إلى بعض الفضائح التي حدثت في أمريكا خلال حقبة الستينيات، والتي أثارت جدلا كبيرا في الأوساط الفكرية خصوصا الأخلاقية منها والقانونية. "ففي سنة 1963 تم حقن خلايا سرطانية حية في أجسام مرضى عجزة من أجل اختبار مدى مقاومتهم ومناعتهم ضد السرطان. ابتداء من سنة 1932 أجريت تجارب طبية على 400 من الزنوج الأمريكيين المرضى بداء الزهري. وقد حرم هؤلاء من العلاج بالبنسيلين، وهو دواء أثبت فعاليته بالنسبة لهذا المرض، وذلك من أجل اختبار مفعول دواء آخر. مابين 1950 و1970 تم حقن مجموعة من المرضى نزلاء مستشفى الأمراض العقلية بفيروس الالتهاب الكبدي من أجل معرفة مراحل تطور هذا المرض". [أنظر: عبد الرزاق الدواي، حول إشكالية ميلاد مفهوم جديد، ضمن المؤلف الجماعي: المفاهيم تكونها وسيرورتها، تنسيق: محمد مفتاح ومحمد بوحسن، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، المغرب، ط1، 2000، ص.24].

[1]- عبد الرزاق الدواي، حول إشكالية ميلاد مفهوم جديد، ضمن المؤلف الجماعي: المفاهيم تكونها وسيرورتها، تنسيق: محمد مفتاح ومحمد بوحسن، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، المغرب، ط1، 2000، ص.24.

[2]- Didier Sicard, L'éthique médicale et la bioéthique, p.u.f, Paris, 2009, p.11.

العلمي في مجالات العلم المتعددّة، وخاصة مجالات الطب والبيولوجيا. وعلى هذا الأساس كان "تأكيد بوتر في كتابه هذا على وجوب إقامة تحالف بين الثقافة العلمية والتكنولوجية، والثقافة الأخلاقية. وكي يتحقق ذلك وبالتالي نجاة الإنسانية من الكوارث المحتملة، طالب بوتر بإعداد حقل دراسي واسع ووسط ملائم لتطبيق هذا الفكر الأخلاقي الجديد، بحيث يغطي مجالات وأنشطة متعددة على رأسها تنظيم النسل وتحقيق السلم ومحاربة الفقر والحفاظ على البيئة وحماية الحياة الحيوانية والدفاع عن سعادة الأفراد. وبالتالي ضمان بقاء الإنسانية على قيد الحياة واستمرار الكوكب الأرضي في الوجود"[1].

ما يمكن ملاحظته من خلال هذا الطرح الذي قدّمه بوتر، هو الرؤية الشمولية التي أرادها لهذا المشروع، بحيث لم يقتصر على المجال الطبي فقط أو البيولوجي، بل تجاوز ذلك ووّسع من دائرة مهامه التي أصبحت تمس حتى المجال البيئي الذي لم يعد في مأمن بفعل الانتهاكات التي طالت البيئة التي يعيش الإنسان في كنفها، وبصورة عامة أراده مشروعا يضمن سلامة الحياة الإنسانية، ويحمي مكان إقامتنا (الأرض)، من كل التجاوزات التي أضحت تُمارس على الإنسان والطبيعة على حد سواء، وكل ذلك يتم باسم العلم، "خصوصا وأنّ العلوم المعاصرة قد دخلت في عهد أصبحت فيه قادرة على الإخلال بنظام الحياة والبيئة، وتدمير العوامل التي تضمن إمكانية تحسين ظروف الحياة على هذه الأرض. وبات من غير المعقول تماما غض الطرف عن هذا الواقع الجديد ومسايرة العلماء في اعتقادهم بأنّ أبحاثهم وتجاربهم وعلومهم محايدة وذات طابع علمي صرف، وليس لها أي تأثير على الحياة وعلى كوكبنا الأرضي وعلى البشر الذين يعيشون فيه"[2].

لكن إذا كانت هذه هي البدايات الأولى لظهور مصطلح بيوإتيقا في بنيته الشمولية التي وسعت من مجال اختصاصاته التي تعدّت وضعية الشخص كمريض، أو كموضوع للتطبيقات البيو-طبية، إلى مجال آخر يهتم بالمحيط البيئي الذي يعيش فيه، فإنّ الدراسات اللاحقة لهذا المبحث الأخلاقي الجديد، قد غيّرت من أبجدياته وقلّصت من اهتماماته، لتوجّهها إلى ما يحمي الإنسان في المجال الطبي والبيولوجي على الخصوص. وفي هذه النقطة يمكن الإحالة إلى "أندري هيليغرز André Hellegers (1926-1979)، الذي حصر معنى البيوإتيقا في القضايا التي يثيرها تقدم العلوم البيولوجية وتطبيقاتها الطبية. وهو الذي نازع بوتر في السبق لاستعمال المصطلح لأول مرة. وإذا كان أغلب الباحثين يرجّحون سبق بوتر، فإنّ المؤكد هو أنّ

[1]- عمر بوفتاس، البيوإتيقا، الأخلاقيات الجديدة في مواجهة البيوتكنولوجيا، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2011، ص.15.

[2]- عبد الرزاق الدواي، حوار الفلسفة والعلم والأخلاق في مطالع الألفية الثالثة، شركة النشر والتوزيع المدارس، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2004، ص.ص.50/49.

هيليغرز هو أول من استعمل المصطلح للدلالة على معنى ضيق يروج حاليا في أوساط البحث والممارسة الطبيين"[1].

ولا شك أنّ هذا المعنى الذي حصر مفهوم البيوإتيقا في مجالات علوم الصحة والحياة بالخصوص، هو الذي سيصبح متداولا في الأوساط الفكرية، وخصوصا الأخلاقية منها، وذلك من خلال القواعد والمعايير التي تضبط عمل الأطباء والعلماء، ورسم الحدود اللازمة لهم من أجل تلافي كل ما من شأنه أن يُخل بحقوق الإنسان وكرامته. وعلى هذا الأساس يغدو "موضوع هذا المبحث، هو دراسة القضايا الأخلاقية المترتبة عن التقدم الحاصل في التقنيات الجديدة في علوم الصحة والحياة. دراسة ترمي إلى اقتراح المبادئ الأخلاقية التي يتطلبها ضبط توجهات ذلك التقدم، وتنظيم مجال عمل الأطباء، ورسم الحدود المشروعة لأبحاث العلماء ، وبصفة عامة مراقبة وتوجيه جميع الأبحاث والتدخلات المتعلقة بالكائن الحي منذ لحظة الإخصاب حتى لحظة الموت"[2].

ويمكن القول بأنّ البيوإتيقا، كمبحث جديد من مباحث الفلسفة الأخلاقية المعاصرة، يهتم بالأسئلة المحرجة والمشاكل الأخلاقية، التي أبانت بحق عن حجم الضرر الذي لحق الإنسان بفعل التجاوزات التي حدثت في حقّه، والتي طالت بالخصوص كرامته وقدسية حياته. وفي هذا كلام عن الوضعية المقلقة والحرجة، التي وجد الإنسان نفسه فيها، بفعل الممارسات والتطبيقات العلمية اللاعقلانية في مجالات علوم الصحة والحياة. ولحجم المشاكل والأسئلة التي باتت تُطرح في هذا المجال، "فإنّ الكثير من الأطباء ينتظرون من هذه الأخلاقيات أن تنير تفكيرهم وعملهم حول الحدود التي ينبغي لهم أن يضعوها لسلطتهم... فقد أصبحوا يصطدمون بحالات ضمير غير مسبوقة: كيف يمكن الفصل مثلا بين مصلحة المريض والإصرار العلاجي، بين هذه المصلحة ذاتها وقتل رحيم يجازف منطقه بالدفع إلى الانتحار المآزر أو إلى الجريمة المقنعة البسيطة؟"[3]. هكذا سيكون لهذا المبحث الأخلاقي الجديد، مهمة تنويرية حول القضايا والإشكاليات المعقدة التي باتت تطرح في مجالات الطب والبيولوجيا، وذلك بتقديم حلول وإجابات على الأسئلة التي أصبحت تمس الوجود الإنساني وكينونته. وحول هذه النقطة يقول جلبير هوتوا Gilbert Hottois في الحوار الذي أجراه معه الأستاذ (محمد جديدي)، "أنّه لا يجب أن يغيب عن أذهاننا أنّ دور البيوإتيقا يجب

[1]- عمر بوفتاس، مرجع سابق، ص.15.
[2]- عبد الرزاق الدواي، حوار الفلسفة والعلم والأخلاق في مطالع الألفية الثالثة، مرجع سابق، ص.ص.49/48.
[3]- دومنيك لوكور، فيم تفيد الفلسفة إذن؟ من علوم الطبيعة إلى العلوم السياسية، تر: محمد هشام، أفريقيا الشرق، المغرب، 2011، ص.154.

أن يكون تنويريا قبل كل شيء وتقديم إجابات...ففي لجنة بيوإتيقية سيُطلب منك إجابة حول حالة ملموسة. ثم يُؤكد (هوتوا) بعد ذلك، على استقلالية لجان أخلاقيات علم الأحياء، وعدم خضوعها لأوامر الحكومة أو السياسات، بل ينحصر دورها في التوضيح والتنوير، وعلى السياسيين بعد ذلك أن يتّخذوا مسؤولياتهم على مستوى القرارات خصوصا عندما لا تحظى إجابات هذه اللجان بالإجماع"[1].

إنّ التسليم بالمهمة التنويرية المسندة للبيوإتيقا في الحقبة المعاصرة، يجعلنا ولا شك نقرّ براهنية المشاكل الأخلاقية المعقدة التي واكبت التطورات العلمية والتكنولوجية. وهي المشاكل التي غيّرت من نمط التفكير، وأرغمت الفكر الأخلاقي خصوصا على إعادة النظر في مضامينه، وجعله يتماشى وراهنية القضايا التي باتت تطرح اليوم، بسبب الاستعمال اللاعقلاني للمعرفة العلمية. "فعندما يهدّد خطر العلم الإنسان، وتكون التفاؤلات القديمة عتيقة أو بالية، وعندما ندرك أحيانا أنّ العلم يحقق أعظم الشرور، فكيف لا تستلزم هذه الأخطار القاتلة أخلاقا نظرية جديدة، إجرائية ومنيرة في السياق المعاصر"[2]. وعلى هذا الأساس تجدنا إزّاء مشاكل أخلاقية جديدة وغريبة عن المجتمع الإنساني المعاصر، تتجاوز الحلول التي تقدمها الأخلاق الكلاسيكية التي تهتم بما ينبغي أن يكون وفق طروحات لا تعطي في متونها الأولوية للجوانب التطبيقية للعلم. "فالأخلاق التقليدية، هي أخلاق تشرع للفرد والجماعة، وتبحث عن المعايير التي تحكم السلوك الإنساني وتوجهه نحو ما ينبغي أن يكون، ولذلك فهي أخلاق عاجزة عن الإحاطة النظرية والنقدية بالمعطيات العلمية وتطبيقاتها التقنية على ميدان الحي"[3]. ولهذا السبب كان ما يسمى بتجديد الأخلاق في الفكر الغربي المعاصر، حيث الدعوات الملّحة لإعادة النظر في كل ما تحقّق من إنجازات علمية وتكنولوجية، أثرت وبشكل سلبي على المسار الطبيعي للحياة الإنسانية، بفعل الغياب الواضح للمعيار الذي يضبط السلوك الإنساني، ويكون بمثابة البوصلة التي توجهه نحو الأمثل والأحسن. "فالأرض الجديدة للممارسة الجماعية التي نحياها اليوم، كما يقول (هانز يوناس)، والتي دخلناها بتكنولوجيا حادة، لا زالت أرضا عذراء تفتقر إلى نظرية أخلاقية"[4]. من هنا الكلام عن البيوإتيقا كمبحث من مباحث الأخلاقيات التطبيقية التي

---

[1]- محمد جديدي، حوار مع جيلبير هوتوا، الفلسفة، البيوإتيقا والحضارة التقنو-علمية، مجلة دراسات فلسفية، الجمعية الجزائرية للدراسات الفلسفية، العدد:03، نوفمبر 2011، ص.243.

[2]- جاكلين روس، الفكر الأخلاقي المعاصر، تر: عادل العوا، عويدات للنشر والطباعة، بيروت، لبنان، ط1، 2001، ص.18.

[3]- نورة بوحناش، مرجع سابق، ص.234.

[4]- Hans Jonas, Le principe responsabilité, trad : Jean Greish, Ed. du cerf, 1990, p.p.15/16.

تهتم بالمشاكل التي بات يطرحها العلم، والتي جاءت لتواكب التطورات التقنو–علمية المعاصرة، ضمن رؤى جديدة تهتم في متونها بمواضيع جديدة ومتنوعة تختص بحياة الإنسان بالدرجة الأولى.

2–مواضيع البيوإتيقا.

يمكن القول في بداية هذا المطلب بالصعوبة التي يواجهها الباحث إذا ما هو أراد أن يتلقّف بكل المواضيع التي تقع ضمن اهتمام المشتغلين بهذا المجال الأخلاقي الجديد. فهذه المواضيع هي من التعدد والتنوع، ما يجعل الباحث أمام رؤى مختلفة، بحسب المفهوم الذي يتم اعتماده لهذا الغرض. وعلى هذا فإنّ الإشكالية تبدأ أولا مع التعريف الذي يتوسط الباحث والمفهوم، فيجعله يقرر ما المواضيع التي تقع في اهتمام مجال من المجالات التي يُراد دراستها. فإذا تكلمنا هنا عن البيوإتيقا، "فحسب المعنى الاشتقاقي يمكن أن يغطي هذا المبحث مجالات علوم الحياة كلها بدءا من الحياة النباتية ووصولا إلى الحياة الإنسانية التطورة. أما من الناحية التاريخية، فقد درج الباحثون على حصر البيوإتيقا في مجال الحياة والصحة الإنسانيين، أي في عالم الطب والصحة بمعناهما العام. ويجد هذا الاختيار الذي يتزعّمه (هيليغرز) مبرراته في توفر هذا الميدان على معارف وعناصر هي من الكثرة بحيث يستحيل التحكم فيها كلها. وإضافة علم البيئة، سيتطلب الاستعانة بمعارف إضافية ليست لها علاقة مباشرة بالطب والصحة"[1].

ومن خلال هذا الطرح، يمكننا القول أنّ موضوع البيوإتيقا يتحدد ضمن المفهوم أو السياق الذي يتم اعتماده من أجل معرفة القضايا التي يتم معالجتها في هذا المجال. وأفضل ما يمكن اعتماده في هذا المقام، هو الطرح الذي قدّمه (بوتر)، بعد النقد الذي قُدّم له من قبل (هيليغرز)، والذي على أساسه أعاد النظر فيما قاله حول الطابع الشمولي الذي أعطاه للبيوإتيقا. وعلى هذا الأساس نجده "يقترح بيوإتيقا مزدوجة: واحدة طبية ترتكز على المعنى الضيق للكلمة أو بيوإتيقا مصغرة Micro bioéthique، وأخرى بيئية إيكولوجية شمولية، ترتكز على المعنى الواسع للكلمة، أو بيوإتيقا موسعة Macro bioéthique"[2]. وهو الأمر الذي يؤكد عليه (بوتر) من خلال مقال له بعنوان Deux genres de bioéthique حيث يقول "ببيوإتيقا شمولية تجمع في مضمونها بين البيوإتيقا الطبية والبيوإتيقا الإيكولوجية"[3]. السؤال المطروح إذن، هل يمكن إدراج الجانب البيئي ضمن المواضيع التي تقع ضمن اهتمامات المشتغلين بهذا

[1]- عمر بوفتاس، مرجع سابق، ص.26.
[2]- عمر بوفتاس، مرجع سابق، ص.18.
[3]- Van Rensselaer Potter, Deux genres de bioéthique, cahier philosophiques, 2011/2 (n.125), p.140. (www.cairn.info/revue-cahiers-philosophiques-2011-2-page-137-htm).

المبحث الجديد، وبالتالي الأخذ بالطابع الشمولي للمفهوم؟ أم أنّنا نأخذ بالطرح الذي يختزل المصطلح في مجاله الضيق الذي يحصره في مجالات الطب والبيولوجيا فقط؟

يمكن القول أنّه بالرغم من اختلاف وجهات النظر حول المفهوم الذي يتم اعتماده لتحديد مجالات ومواضيع البيوإتيقا، إلا أنّنا نستطيع أن نأخذ بالغاية المتوخّاة من هذا المبحث الأخلاقي الجديد، باعتبارها نقطة التقاء بين كل أعلام هذا الفكر، والمتمثلة في الحفاظ على الحياة بصورة عامة، وعلى الحياة الإنسانية بصورة خاصة. وعلى هذا الأساس نجد تلك التراتبية التي يولي من خلالها المفكرين الأولوية لبعض المواضيع على أخرى.هكذا تجدنا إزّاء مواضيع أساسية تتّصل في طرحها بمجالات علوم الصحة والحياة، ولا تهتم في مضمونها إلا بما يتعلق بقضايا الطب والبيولوجيا التي أبانت في ممارستها عن حجم الضرر الذي لحق بالإنسان، بسبب الاستعمال اللاعقلاني للمعرفة العلمية والتقنية في هذا المجال. وفي هذا المقام يمكن الإحالة إلى (غي ديران) حيث يقول: "إنّ بعض الموضوعات متفق عليها. فجميع المؤلفين والمتدخلين يرون أنّها تتعلق بالبيوإتيقا، إذ تتكون من نواة مركزية: الأوتانازيا، تكثيف العلاج، الإنعاش، الحقيقة للمرضى، الإجهاض، تشخيص ما قبل الولادة والاستشارة الوراثية. كما يمكن الكلام كذلك عن تعقيم المعاقين وتحسين النسل والتجريب على الكائن البشري. هذا بالإضافة إلى موضوعات أخرى تتعلق بالإخصاب والتلقيح الاصطناعيين، وبنوك الحيوانات المنوية وأطفال الأنابيب والمعالجة الوراثية"[1]. تجدنا والحالة هذه إزاء مواضيع لا تخرج في مضامينها عن مجالات الطب والبيولوجيا، فالعناوين التي يعتمدها (ديران) باعتبارها قضايا تشكل محط اتفاق بين المشتغلين في هذا المجال، تتعلق بحياة الإنسان والتحديات التي يواجهها بفعل التطورات التي تشهدها علوم الصحة والحياة على وجه خاص. وباعتبار مركزيتها الأساسية، فإنّ هذه المواضيع تحيلنا إلى مضمون البيوإتيقا، الذي لا يمكن استيعابه إلّا داخل الحقول الطبية التي لها تأثير مباشر على صحة الشخص، بعيدا عن التجاوزات التي تحدث في حق المحيط الطبيعي الذي يعيش في كنفه. وهذا الطرح يتماشى مع مفهوم الأخلاقيات الطبية والبيولوجية "بوصفها تفكيرا ذا طابع أخلاقي حول المسائل التي طرحها تقدم العلوم البيوطبية، وهي مسائل جديدة مثل زرع الأعضاء، البحث الجيني، أو تصور جديد لقضايا قديمة مثل الموت الرحيم والإجهاض"[2]. ومن هذا المنطلق يمكن القول مع "آلان راي Alain Rey أنّ موضوع البيوإتيقا يتحدّد من خلال إجبار البيولوجيا والطب عل اعتبار القيمة الأخلاقية خاصة

[1]- غي ديران، البيوإتيقا –الطبيعة، المبادئ، الرهانات، تر: محمد جديدي، جداول للنشر والترجمة والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 2015، ص.58.

[2]- نورة بوحناش، مرجع سابق، ص.247.

في تطبيقاتهما على الكائن الحي، ومن جهة أخرى يُطلب من الأخلاق الإجابة على المسائل العلمية والتقنية في مجال الحي وهو هنا الوجود الجسدي للإنسان"[1].

ومع ذلك نجد بعض المفكرين المهتمين بقضايا هذا المبحث الأخلاقي الجديد، يضيفون مواضيع أخرى ويوسعون من مجال البيوإتيقا، حيث يُدرجون مواضيع تتجاوز في طرحها مجالات علوم الصحة والحياة، كموضوع التلوث والبحث في الأسلحة البيولوجية والكيماوية التي أثرت بشكل سلبي على الحياة بصورة عامة، سواء تعلق الأمر بحياة الإنسان، أو بحياة البيئة التي يعيش فيها، خصوصا عندما "تغدو الطبيعة صاحبة حق، وتفرض على الإنسان أن يعطيها، بمثل ما هي تعطيه، اعتمادا على حق التكافل الذي يتحدّد بالعلاقة المتبادلة بينها وبينه"[2]. فكلمة حياة ليست حكرا على الكائن الإنساني فقط، بل تتعداه إلى الحياة النباتية والحيوانية، التي تعتبر شرطا لوجوده. ومن هذا المنطلق تتسع موضوعات البيوإتيقا لتشمل مجالات الحياة بصورة عامة، بما في ذلك الحياة البيئية كما سبقت الإشارة إلى ذلك. وتوضيحا لكل هذا، يقول (غي ديران) ما مفاده "أنّ هناك آخرون لا يجدون حرجا في إضافة موضوعات أكثر اختلافا يفرض التفكير الإتيقي نفسه في شأنها: منع الحمل، النمو الديمغرافي والتحكم فيه، بحث الأسلحة البيولوجية والكيمياوية وتطورها، وكذا التعذيب وعقوبة الموت(الإعدام) والتلوث. ثم يقول معلقا على هذه المواضيع: يبدو لي شخصيا أنّنا نتجاوز حقل البيوإتيقا. لكن من الذي يقرر؟ فقد يمكننا هذا من الاستنتاج أنّ هذه الموضوعات الأخيرة هي أطراف (حواشي) لموضوعات مركزية"[3].

هكذا تجدنا إزاء وجهات نظر مختلفة حول المواضيع التي يجب أن تُدرج ضمن متون المصطلح الجديد، الذي جاء كرد فعل على التجاوزات التي حدثت في حق الإنسان، بفعل الممارسات والتطبيقات العلمية والتكنولوجية، والتي بقدر ما أعطت للكائن الإنساني، ووفرت له سبل الحياة السعيدة، بقدر ما سلبته روحه ووضعته وجها لوجه أمام أزمات ومآزق أخلاقية ووجودية لم يشهدها أي مجتمع إنساني من قبل. ولا شك أنّ هذا الاختلاف في وجهات النظر حول المواضيع التي يعالجها المبحث الأخلاقي الجديد، يحيلنا إلى تعدد وتنوع التخصصات لمجال البيوإتيقا، حيث لم يعد هذا المجال حكرا على الأطباء باعتبار أنّ البدايات الأولى له، كانت في حقول الطب مع اختصاصيين في هذا المجال، ولا على الفلسفة كذلك من حيث الاهتمام الأخلاقي بالقضايا الجديدة التي باتت تُطرح بسبب الاستعمال اللاعقلاني للمعرفة العلمية في الطب

---

[1]- المرجع ذاته، ص.253.

[2]- Michel Serres, Le contrat naturel, Flammarion, 1992, p.67.

[3]- غي ديران، مرجع سابق، ص.59.

والبيولوجيا، بل تجاوز ذلك إلى اهتمامات واختصاصات أخرى، أصبح لها كلمتها في تقدير وتقرير ما الذي يجب أن يكون عليه الأطباء والعلماء في أعمالهم وأبحاثهم. ولا شك أنّ السؤال الذي طرحه (ديران)، كما سبقت الإشارة إلى ذلك (...لكن من الذي يقرر؟)، يبين بوضوح هذه النقطة، ويجعلنا نقف على حقيقة مفادها أنّ هناك عدّة تخصصات تتداخل في بناء هذا المفهوم الجديد، خصوصا وأنّ الأمر هنا يتعلق بكل ما له صلة بالحياة الإنسانية، التي هي من الأهمية ما يجعل كل الطوائف الفكرية، والشرائح الاجتماعية تهتم بهذا المبحث الأخلاقي الجديد.

3-البيوإتيقا وتعدد التخصصات.

لسنا بحاجة هنا إلى التأكيد على الأهمية التي تحظى بها التطورات البيو-طبية في حياة الإنسان، حيث أسهمت إنجازات الأطباء والعلماء في تجاوز الكثير من المشاكل والأزمات الصحية، التي كان يبدو حلّها معقدا وأقرب إلى المستحيل. لكن بقدر الإيجابيات التي حملتها هذه المنجزات في متونها، بقدر السلبيات التي تمخّضت عنها، بفعل الاستعمال اللاعقلاني للمعرفة العلمية في هذا المجال، واستقلالها عن القيم الإنسانية التي تعدّ بمثابة البوصلة التي توجّه السلوك الإنساني بصورة عامة، كما توجّه وتضبط سلوك الطبيب والعالم في أداء مهامه بصورة خاصة. فبمثل التطورات والمنجزات التي عرفتها علوم الصحة والحياة، كان لابدّ من نظرية أخلاقية تواكب هذه الإنجازات، لتحدّ من عنفوان العلم، وتحدّد المعايير والقواعد التي يجب أن يخضع لها العلماء في عملهم. هكذا إذن كانت البيوإتيقا كمبحث جديد، يؤكّد في متونه على المسؤولية الملقاة على الأطباء والعلماء، وعلى كل الأطياف الفكرية، بما في ذلك الفلاسفة وعلماء الاجتماع، وعلماء النفس، وحتى رجال القانون ورجال الدين. بل أكثر من ذلك فقد أضحت هذه المسؤولية ملقاة على كل الشرائح الاجتماعية، باعتبار أنّ الأمر أصبح يتعلق بقدسية الحياة الإنسانية التي باتت مهدّدة بفعل التجاوزات التي حدثت في مجالات علوم الصحة والحياة. وفي هذا يقول (جان برنار Jean Bernard): "إنّ أخلاقيات الطب والبيولوجيا ليست حكرا فقط على البيولوجيين والأطباء، ولا على رجال الدين والفلاسفة وعلماء الاجتماع، ورجال القانون ممّن اكتسبوا خبرة في هذا المجال. بل هي مهمة جميع المواطنين، باعتبار أنّ كل واحد منهم يمكن أن يواجه في كل لحظة مشكلة تتعلق بالحياة والموت"[1]. هكذا يُصبح مفهوم الحياة جامعا لكل أطياف الفكر، ولجميع الاختصاصات التي تجعل في أولوياتها المحافظة على الحياة الإنسانية، وعدم المساس بقدستها وكرامتها مهما كانت الظروف. وعلى هذا الأساس كما يقول ديديي

[1]- Jean Bernard, La bioéthique, Flammarion, Paris, 1994, p114.

سيكار Didier Sicard "يبقى من مهام البيوإتيقا التي تجمع بين الحياة (Bios)، والأخلاق (Ethos)، توحيد الرؤية بين الفلاسفة ورجال القانون والعلماء، وحتى الأشخاص سواء كانوا مرضى أم لا...فإذا كان هناك من معنى يجب أن يعطى للبيوإتيقا، فإنّه يكمن في هذا الالتقاء الدائم والمستمر لوجهات النظر المختلفة هذه"[1].

ما يمكن تأكيده في هذا المقام، أنّ القرار في مجال الطب لم يعد يقتصر على رأي الطبيب فقط باعتباره العنصر الأساسي في العملية العلاجية. خصوصا إذا تكلمنا عن مبدأ الاستقلال الذاتي الذي يكفل للشخص المريض حقّه في تقرير مصيره، والتعامل معه كطرف أساسي في العملية العلاجية. وتجسيدا لهذا المبدأ الذي يرفض السلطة الأبوية للطبيب، فإنّه يتوجب على الطاقم الطبي أن يضع الشخص المريض أمام الصورة الحقيقية لوضعه الصحي، وإطلاعه على دقائق وتفاصيل العملية العلاجية أو البحثية بإيجابياتها وسلبياتها، كي يتسنى له الاختيار في ضوء معرفة كاملة ومستنيرة، وهذا ما بات يعرف في مجال الأخلاقيات الحياتية بالموافقة الواعية والمستنيرة Consentement éclairée. وفي هذه النقطة لا بد من الإشارة إلى انتقال مبدأ الاستقلالية من مجاله الأخلاقي إلى مجاله القانوني، "فبالإضافة إلى أنّ هذا المبدأ يحيل إلى رفض النزعة الأبوية للطبيب...فإنّه يُوظَّف كمرجع للقضاة في الكثير من المحاكمات التي تمت: (هل كان المريض أو المريضة على علم؟). إنّه مبدأ يعبر في معناه القانوني عن الخصوصية التي تميز القانون المعاصر"[2]. وعلى هذا الأساس نجد الحضور الواضح والجلي للقانون، كتخصص له تأثيره في المجالات البيو-طبية، خصوصا عندما يتعلق الأمر بالنتائج السلبية التي تنجّر عن الممارسات الطبية التي تمت بدون وعي أو معرفة من الشخص المريض لتفاصيل هذه الممارسات. فلا غرابة إذن عندما نسمع اليوم بالمصطلح الجديد "البيو-قانون Bio-droit الذي تعتبر قاعدته هي مبادئ حقوق الإنسان والأخلاق التطبيقية وآداب المهنة الطبية. وفي هذا كلام عن تطور البيوإتيقا بالعودة إلى مبادئ حقوق الإنسان المتمثلة في المنطلقات الأساسية (التغذية، الأمن، التكاثر وتوفير البيئة الملائمة). وهكذا يحصل الربط بين الأخلاق والقانون بالموازاة مع سيادة مبدأ الاستقلال الذاتي للفرد وترجمته تشريعا قانونيا"[3].

---

[1]-Didier Sicard, op.cit, p.13.

[2]- غي ديران، مرجع سابق، ص.66.

[3]- عامر، البيوإتيقا والفلسفة والقانون، ضمن المؤلف الجماعي: البيوإتيقا والمهمة الفلسفية، أخلاق البايولوجيا ورهانات التقنية، إشراف: علي عبود المحمداوي، منشورات ضفاف، بيروت، لبنان، ط1، 2014، ص.80.

هذا ويمكننا الكلام أيضا عن تدخل أشخاص غرباء عن الميدان الطبي، ولهم اهتمامات واختصاصات أخرى، في تقرير الكثير ممّا يهم صحة المريض كرجال الدين مثلا، وعلماء النفس، وحتى علماء الاجتماع، خصوصا عندما تُطرح إشكالية الحق في الموت الرحيم مثلا، أو عندما تكون الموارد الطبية غير متوفرة بالقدر الذي يُمَكّن لكل المرضى الاستفادة منها. وكمثال على ذلك يمكن الرجوع إلى حقبة الستينيات حيث طرحت أول مشكلة من هذا النوع، وذلك باكتشاف تقنية تصفية الدم، "فالمركز الأول لهذه التقنية في مدينة (سياتل)، لم يكن قادرا على تلبية حاجيات المرضى بسب نقص التجهيزات. وهو الأمر الذي فرض تأسيس لجنة مكلفة بانتقاء المرضى المؤهلين لتلقي العلاج. وكانت تلك اللجنة مكونة من تسعة أعضاء ضمنهم طبيبان، وهي المرة الأولى التي يُسند فيها الأطباء سلطتهم في اتخاذ القرار لأشخاص أجانب فيما يتعلق بانتقاء من يتلقى العلاج، فقد أدرك الوسط الطبي أنّ الأجانب يمكن أن يسند إليهم اتخاذ القرار في مثل هذه الحالات مثلهم مثل الأطباء"[1].

لكن بالرغم من اختلاف وجهات النظر بين أقطاب وأعلام هذا المبحث الأخلاقي الجديد، حول المواضيع التي يجب أن تقع ضمن اهتماماتهم، وبالرغم كذلك من تعدد وتنوع التخصصات التي تتداخل في بناء هذا المبحث، إلا أنّه يمكننا القول بوحدة الغاية والهدف الذي يتوق إليه كلّ المهتمين بالبيوإتيقا، باعتبار التأكيد على الحقوق الإنسانية في ظل التطورات التي تشهدها علوم الصحة والحياة، وكذا التأكيد على حرية وكرامة الإنسان، وضمان الاحترام الصارم لقدسية الحياة.

[1]- عمر بوفتاس، مرجع سابق، ص.55.

نص المحاضرة الأولى.

اقترحت تعاريف شتى للبيوإتيقا، كل تعريف يؤكّد جانبا معينا . ومع ذلك، قليلة جدا هي التعاريف التي حظيت بالإجماع. ما يُؤخذ عليها أنّها إمّا جزئية وإما فضفاضة، توغل بعيدا جدا، أو لا تتوغل بما فيه الكفاية. وما هناك من أحد بجدير بتعريف البيوإتيقا تعريفا قانونيا أو غيره. إذن لعله من الأفضل تقديم عدة تعاريف تدريجا.

في بادئ الأمر يمكن أن نرى في البيوإتيقا جزءا من الإيتيقا، بمعنى هذا القسم من الإيتيقا الذي يعنى بالمشكلات التي يطرحها تقدم العلوم البيوطبية، سواء أكانت مشكلات جديدة أم مقاربة جديدة لمشكلات قديمة. ومن هنا يأتي التعريف الأول.البيوإتيقا هي البحث الإيتيقي المطبّق على المسائل المطروحة من قبل التقدم البيوطبي.فهذا التعريف صحيح، شريطة أن نتذكر أن البيوإتيقا لا تنحصر في منظور فردي (قرار شخصي، حوار ما بين أشخاص)، لكنّها تعنى كذلك بما هو اجتماعي وجماعي (وضع بنى اجتماعية، التشريع المرغوب فيه، اختيار مجتمع). من هنا منشأ هذا التنوع الذي يجب أن نعترف به للتعريف الآتي المستوحى من دافيد روي David Roy : البيوإتيقا هي الدراسة متعددة الاختصاصات لجملة الشروط التي يقتضيها التسيير المسؤول للحياة الإنسانية (أو للشخصية الإنسانية)، في إطار التقدم السريع والمعقد للمعرفة والتكنولوجيات البيوطبية.انطلاقا من هذه الرؤية، نتوقع أن تواجه البيوإتيقا صدامات واعتراضات وبالتأكيد تحديدا للحريات. وسواء أكنا نعي هذا الأمر أم لا، فالبيوإتيقا تشكل إذن فضاء سياسيا يضع المجتمع أمام مواجهة مصيره بنفسه. حيث إنّ ميدانه ملغّم بصراعات من أجل السلطة.

يتعذر الحديث تقريبا عن الأخلاق أو الإيتيقا بمعزل عن الحديث عن القيم. حيث إنّ البيوإتيقا نفسها غالبا ما تكطون في مواجهة (نزاعات القيم): وأخرى متعددة يريد الفرد الواحد إتباعها في ظل وضعية واحدة، قيم مختلفة ومتعارضة يرغب الكثيرون في تفضيلها...وفي الإمكان أيضا اقتراح التعريف الآتي: البيوإتيقا هي البحث عن حلول لصراعات القيم في عالم التدخل البيوطبي.

إنّ الإجابة عن صراع قيمي تحيل دوما على تراتبية القيم ومن ثم على رؤية للعالم وعلى تصور أنثربولوجي أساسي. هذا ما يطرح صعوبة المؤسسة البيوإتيقية. لأنّه إذا ما كنا نود ضبطا أكثر ومزيدا من التوضيح للتعريف، فيجب العمل على تعيين القيم الأساسية التي هي على المحك، أو أقله تلك التي تعتبر هدفا أو غرضا للتفكير البيوإتيقي. وهنا، فالإجماع غير ميسور.

غي ديوران، البيوإتيقا –الطبيعة، المبادئ، الرهانات، تر: محمد جديدي، ص (50–52).

المحاضرة الثانية (حصتين)

مجالات البيوإتيقا

مقدمة.

لاشك أنّ المواضيع التي تهتم بها البيوإتيقا، هي من التعدد والتنوع كما رأينا في المحاضرة السابقة، ما يجعلنا نقرّ بتعدد المجالات والحقول التي تعالج المشاكل الأخلاقية والاجتماعية، وحتى القانونية التي باتت تُطرح بحدّة في ميادين علوم الصحة والحياة، وتتهدّد حياة الإنسان من حيث كرامته وقدسيته، وذلك بفعل التجاوزات الخطيرة، التي أبانت عن الوجه الخفي والسلبي للعلوم البيو–طبية، والاستعمال اللاعقلاني للمعرفة العلمية في هذه المجالات.

وتماشيا مع المواضيع المتنوعة التي تقع ضمن اهتمامات المشتغلين، بهذا المبحث الأخلاقي الجديد (البيوإتيقا)، كان لابد من تخصصات تعنى بهذه الموضوعات التي أضحت تؤرّق، وتشغل بال المفكرين الذين أدركوا بعمق، حجم وكثافة الإشكاليات التي أصبحت تُطرح بحدة في مجالات الطب والبيولوجيا. ويمكننا أن نتكلم هنا، عن إشكاليات عدّة، كإشكالية التجارب على الإنسان، الحق في الموت الرحيم، الإصرار على مواصلة العلاج، الإنجاب الاصطناعي، تحسين النسل...إلخ. ومع ذلك، فإذا "كانت كل المواضيع التي تعالجها البيوإتيقا، تشكل تخصصات مستقلة بذاتها، فإنّه يمكن حصرها في ثلاثة مجالات أساسية تنتج عنها ثلاثة ميادين من التخصص وهي: أخلاقيات العيادة، وأخلاقيات البحث العلمي، وأخلاقيات السياسة الصحية"[1]. وبهذا الطرح، تجدنا إزّاء ثلاث مجالات رئيسية للبيوإتيقا، تهتم وتختص بمختلف المواضيع التي تشكل في طرحها النواة الأساسية لأعلام ومفكري، المبحث الأخلاقي الجديد الذي يهتم في متونه بالقواعد والحدود التي يجب أن يلتزم بها العلماء والأطباء في ممارساتهم للأعمال التي يجب أن يقوموا بها، وتذكيرهم بالمسؤولية الملقاة على عاتقهم اتجاه الجنس البشري. السؤال المطروح إذن، كيف نقرأ هذه المجالات؟ وما هي المواضيع التي يختص بها كل مجال منها؟

1–أخلاقيات العيادة.

لا شك أنّ التطورات العلمية في مجالات علوم الصحة والحياة خلال الفترة المعاصرة، قد أسهمت وبشكل كبير في حل الكثير من المشاكل الصحية التي كان يعاني منها الجنس البشري. فقد أسهمت هذه

[1]- عمر بوتاس، مرجع سابق، ص.28.

التطورات المتسارعة في تقديم العلاج للكثير من الأمراض التي كانت تفتك بالإنسان، والتي كانت تقع في خانة المشاكل التي يستحيل حلّها، أو التخلص منها. هكذا أبان الإنسان العلمي في الحقبة المعاصرة، عن قدرته الفائقة، وذكائه اللامحدود في إيجاد الحلول لأعقد المشاكل الصحية وأصعبها، التي تكدّر على الإنسان صفوه، وتقف حائلا بينه وبين سعادته. بل أكثر من ذلك، فإنّ هذه المشاكل قد ضربته في عمق وجوده وكينونته. والمقصود بهذه المشاكل هنا، المرض بشتى أنواعه، الذي يُخرج الإنسان من حالته الطبيعية والسوية، ويُدخله في حالة التأزم وفقدان القدرة على أن يمارس حياته بشكل طبيعي.

لكن موازاة مع هذه التطورات والانجازات العلمية، التي حملت معها آمالا كبيرة في حياة سعيدة، كان هناك ما يقابل ذلك بفعل التهديدات والمخاوف التي باتت ترتسم في الأفق، بعناوين مختلفة وجديدة لمشاكل أخلاقية جد معقّدة، كشفت عن قدرة الإنسان على الظلم والفساد والإخلال بالنظام الطبيعي للأمور. حتى أضحى المجتمع الإنساني اليوم حقلا لتطبيقات علمية وتقنية، بقدر ما تقدم من مزايا وإيجابيات للإنسان، بقدر ما تقلّص من حريته وتسلب إنسانيته. هكذا أصبحنا اليوم نسمع عن "التلقيحات خارج الرحم، الحبوب المجهضة، التلقيح الاصطناعي، الاستنساخ الوراثي، التجريب على الجنين البشري، النسالة، تعريفات جديدة لحدود الموت والحياة، هبات الأعضاء، التدخلات والعلاجات الجينية، الطب التنبؤي. وهذه السلطات غير المسبوقة التي يمارسها الإنسان على الإنسان كما يقول (لوك فيري)، قد أغرقتنا في سيناريوهات وجودية معقّدة، أخلاقية وقانونية. ولا شك أنّ الحواجز التقليدية لم تتعرض لمثل هذا التجاوز مثلما تتعرض له اليوم"[1]. وعلى هذا الأساس، وتفاديا لكل المآزق والمشاكل الأخلاقية التي تسبب فيها الاستعمال اللاعقلاني للعلم في مجالات الطب والبيولوجيا، كانت البيوإتيقا بمجالاتها المختلفة، كرد على التجاوزات التي حدثت في حق الإنسان.

وكمجال من مجالات الأخلاقيات الجديدة، نجد أخلاقيات العيادة التي تهتم بتأطير عمل الأطباء، وكذا أفراد الحقول الطبية داخل العيادة، بهدف ضمان السير الحسن للعملية العلاجية التي ينتظرها المريض وهو على فراش المرض. وعلى هذا الأساس، "فإنّ الأخلاقيات العيادية تتعلق بالتصرفات الملائمة أخلاقيا، والتي يجب القيام بها بجانب سرير المريض وأهمها: المواقف التي يلزم اتخاذها، والمعلومات التي يمكن الإدلاء بها، والحوار الذي يجب إجراؤه، والخلافات التي ينبغي حلها، والقرار الذي يجب اتخاذه"[2]. إنّ أول ما يجب

[1]- لوك فيري، الإنسان المؤله أو معنى الحياة، تر: محمد هشام، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، كط1، 2002، ص.145.

[2]- عمر بوفتاس، مرجع سابق، ص.ص.29/28.

التفكير به إذن، هو صحة المريض بالدرجة الأولى، وفق سياسة ترقى بالعلاقة بين الطاقم الطبي والمريض إلى مستوى يضمن له حقوقه وكرامته. فالقول بالطب كمجال من المجالات الحساسة التي تهتم بالحياة الإنسانية، هو في حقيقته كلام عن مجال علمي يرقى بصاحبه إلى مستوى الحكيم (Le sage) والمنقذ بقدر الطاقة الإنسانية لبني جنسه. "وتجدر الإشارة هنا أنّ تسمية الطبيب ذاته بالحكيم، لها دلالتها الفلسفية البعيدة لأنّه عندما يعالج المريض يحاول أن يعيد التوازن المفقود بفعل المرض بين الأخلاط والأمزجة التي تتدفق في العروق والشرايين"[1].

وفي هذا المسار الذي يقطعه الطبيب وهو يعالج مريضه، يكون بصدد البحث عن النظام الذي افتقده الجسم وهو يمارس نشاطه. وإثر هذه العملية التي تعيد للجسم توازنه ونظامه الطبيعيين، تجد كلمة (الشفاء) معناها وأصالتها، باعتبارها الغاية التي ينشدها كل طبيب من خلال ممارسته لمهنته. "فالشفاء من الأمراض والحفاظ على الصحة يعتبر من الأهداف الأساسية للطب، إن لم يكن غايته القصوى. ويكون الشفاء دوما بعد مرحلة من الاضطراب واللاتوازن، سواء تمثّل ذلك في مرض أو عاهة أو جروح"[2]. وعند هذه النقطة يمكن القول أنّ "الهاجس الذي أضحى عند الطبيب هو الشفاء، وإعادة الصحة والمعافاة للمريض، وهي غايات تثير إشكالات أنطولوجية فلسفية متعلقة بوجود الإنسان. ولهذا فإنّ الطب من وجهة نظر فلسفية اختار مهمة خطيرة وشاقة ألا وهي صون الحياة والوقوف في وجه سلبها وإعدامها"[3]. وبهذا الشكل تتحدّد المهمة الأساسية للطب، على توفير الشفاء للمريض الذي يعاني من اختلال في صحته وفقدان التوازن في حياته. "إنّ الطب بهذا الشكل هو فن الشفاء"[4].

لكن إذا كانت الغاية الأساسية من الممارسات الطبية، هي العلاج بالدرجة الأولى وتوفير كل الظروف الملائمة للشخص المريض من أجل إعادته إلى حالته الطبيعية والمتوازنة، فإنّ المسار الذي يقطعه الطبيب والطاقم الطبي بصورة عامة من خلال ممارستهم للعملية التطبيبية، لا يخلو من مشاكل تفرض عليهم التفكير والتروي في اتخاذ قرارات فيما يخص حالة المريض، بعيدا عن كلّ سلطة أبوية للطبيب، قد تُفقد الشخص المريض حقه في تقرير مصيره، وإقالته باعتباره طرفا أساسيا في العملية العلاجية. "إنّ الممارسة الطبية بهذا

---

[1]- رشيد دحدوح، إبستمولوجيا العلوم الطبية والبيولوجية عند جورج كانغيلام، دار الروافد الثقافية –ناشرون- بيروت، لبنان، ط1، 2013، ص.170.

[2]- المرجع ذاته، ص.525.

[3]- المرجع ذاته، ص.179.

[4]- Colas Diflo, Sebastien Bauer et autres, Dictionnaire des concepts philosophiques, op.cit,p.507.

الشكل والممارسات الموازية لها تكشف عن حالات في العيادات الطبية يصعب أن يُتخذ فيها قرار محدد: فهل بإمكان أحد أعضاء الطائفة اليهودية (شهود يهوه Témoins de Jéhovah) أن يرفض علاجا قد يُنقذ حياته؟ وكيف يمكن أن تحفظ الممرضة سر مريض مصاب بداء السيدا؟ وهل يمكن أن نقوم بتكبيل مريض مزعج؟ وعلى العموم: هل يجب أن نبوح للمريض أو لعائلته بحقيقة مرضه؟ وما هو الموقف العام الذي يلزم اتخاذه اتجاه المرضى؟"[1].

إنّ الأسئلة التي باتت تُطرح في مجالات علوم الصحة والحياة، والإشكاليات المحرجة والحارقة التي أصبحت تؤرق فكر المشتغلين في هذه المجالات، هي من التعقيد والصعوبة ما جعل المفكرين يعيدون التفكير في كل ما تحقق في حقول الطب والبيولوجيا. فبحجم التطورات والاكتشافات المذهلة التي حدثت في هذه الحقول، كان حجم المشاكل الأخلاقية التي أضحت تتطلب حلولا استعجالية من أجل ضمان السير الحسن للعملية العلاجية، وأكثر من ذلك من أجل ضمان كرامة وإنسانية الإنسان.

فإذا قلنا بالأخلاقيات العيادية في هذا المقام، فذلك معناه الكلام عن القواعد والمعايير الأساسية التي يجب أن تضبط السلوك والممارسة الطبية اتجاه الشخص المريض، سواء على مستوى المؤسسات الاستشفائية، أو حتى على مستوى المنزل الذي يعيش فيه. "فهذه الأخلاقيات كما يحدّدها (دافيد روي)، ترتبط بكل ما يواجه الأطباء والفرق الطبية من قرارات وشكوك واختلافات قيمية ومعضلات، وذلك سواء أمام أسرة المرضى أو داخل غرفة العمليات أو في مكتب الاستشارة الطبية أو في العيادة أو حتى في منزل المريض"[2]. هكذا تتشكل المحاور الأساسية، والخطوط العريضة التي تضبط الإطار العام لهذه الأخلاقيات. إنّنا هنا إزّاء أطراف متعدّدة تشكّل في تداخل مهامها الغاية الأساسية والجوهرية من وجودها. وهي الغاية التي تجعل من الشخص المريض الذي يتألم ويعاني، محور العملية العلاجية منذ بدايتها إلى نهايتها. فإذا كانت "أخلاقيات العيادة تخص ثلاثة أطراف أساسية، المريض والطبيب والمجتمع، فإنّها تتمحور أولا حول المريض، فتهتم طبعا بوضعيته الصحية وآلامه، ولكن أيضا بتاريخه الشخصي ووضعه العائلي ورغباته الشخصية، إنّ المريض هنا هو مركز التفكير والتدخل".[3] والحالة هذه، يجب الأخذ بعين الاعتبار كل ما يضمن سير العملية العلاجية، والتي يُعتبر المريض طرفا أساسيا فيها، بشكل يضمن حقوقه وكرامته، وذلك بتجسيد واحترام كل ما من شأنه الارتقاء بالعلاقة الموجودة بين الشخص المريض والطاقم الطبي بصورة عامة إلى

[1]- عمر بوفتاس، مرجع سابق، ص.28.
[2]- المرجع ذاته، ص.29.
[3]- عمر بوفتاس، مرجع سابق، ص.29.

مستوى يليق بإنسانية الإنسان. وهنا لا بد من التذكير "بأنّ كرامة المريض ليست مهدّدة على مستوى اللغة فحسب، بل هي مهدّدة بكل ضروب التساهل مع التعود والغثاثة والفظاظة في العلاقات اليومية بين أعضاء السلك الطبي والأشخاص المقيمين في المستشفى. والكيفية الوحيدة للتصدّي لهذه التصرفات المهينة هي العودة إلى المقتضى الأساسي لميثاق العلاج، نعني إلى إشراك المريض في خطة علاجه، أو بعبارة أخرى، العودة إلى الميثاق الذي يجعل من الطبيب والمريض حليفين في مقاومتهما المشتركة للمرض والمعاناة"[1].

وعلى هذا الأساس، يجب أن يكون حفظ سر المريض مثلا، وإشراكه كطرف أساسي كما سبقت الإشارة إلى ذلك في العملية العلاجية، من مقومات العلاقة التي يجب أن تكون بينه وبين الطبيب أو القائمين على علاجه سواء أكان ذلك على المستوى الأخلاقي، أو على المستوى القانوني الذي يؤطر عمل الأطباء أو الممرضين داخل المؤسسة الاستشفائية. بل أكثر من ذلك، فإنّ هذه العلاقة ليست مقتصرة على من يمارس مهنة الطب والمريض فقط، بل تمتد إلى أبعد من ذلك لتشمل الأسرة والأصدقاء وأفرادا آخرين قد يكون لهم أثرا إيجابيا في إخراج الشخص من مرحلة المرض والمعاناة إلى مرحلة الشفاء. فحتى إن "كان الطب إحدى الممارسات القائمة على العلاقة الاجتماعية التي تكون المعاناة بالنسبة إليها الحافز الأساسي والغاية هي الأمل بالمساعدة وربما الشفاء، فإنّ المعاناة لا تهم الممارسة الطبية وحدها، إنّها لا تضر ولا تُفسد علاقة الذات بذاتها فحسب، من حيث هي مزودة بكثير من القدرات وكذلك بكثير من الروابط مع كائنات أخرى في صلب العائلة والعمل وفي صلب تشكيلة كبيرة من المؤسّسات"[2].

أمّا إذا انتقلنا إلى الطرف الثاني الذي يقع ضمن اهتمامات أخلاقيات العيادة بعد الشخص المريض الذي يعتبر المحور الأساسي لهذه الأخلاقيات، فإنّنا سنتكلم عن وضعية الطاقم الطبي الذي يُشرف على العملية العلاجية داخل المؤسسة الاستشفائية. وهنا يمكن الحديث عن الظروف الملائمة التي يجب أن تسود داخل العيادة والتي تضمن السير الحسن لعمل الأطباء والممرضين، من أجل بلوغ الغاية الأساسية المتمثلة في إحراز الشفاء للمريض. وبهذا الشكل "يتسع مجال الأخلاقيات العيادية كي يهتم أيضا بمعاناة المعالجين وأشكال انزعاج مؤسسات العلاج من حالات يصعب تحملها"[3]. إنّ الأمر هنا يتعلق بتوفير كل الظروف الملائمة التي من شأنها الحد من كل المعيقات والعراقيل التي من شأنها الضرر بالسير الحسن للعملية

[1]- بول ريكور، العادل (الجزء الثاني)، تر: عبد العزيز العيادي، منير الكشو وآخرون، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون(بيت الحكمة)، قرطاج، تونس، ط1،2003، ص.565.
[2]- بول ريكور، مرجع سابق، ص.561.
[3]- عمر بوفتاس، مرجع سابق، ص.29.

العلاجية، وذلك باعتبار التأثير السلبي الذي تخلفه على أداء الطاقم الطبي داخل المؤسسة الاستشفائية. هذا من جهة، ومن جهة أخرى "فإنّ أخلاقيات العيادة تأخذ بعين الاعتبار المبادئ والقيم المتنازع حولها، لا لفرضها ولكن لتسليط الأضواء على الحالات المعنية. ويتطلب ذلك من المتدخلين أن تكون قيمهم الشخصية واضحة ، وأن يكونوا على دراية بقيم المؤسسة التي يشتغلون داخلها وقيم المجتمع والمحيط"[1].

2-أخلاقيات البحث العلمي.

لا شك أنّ أول ما يُطرح في متون هذه الأخلاقيات، باعتبارها مجالا من مجالات البيوإتيقا، هو إشكالية التوفيق بين الغاية العلاجية التي تعتبر الغاية الأساسية في حقول علوم الصحة والحياة، وبين الغاية المعرفية والعلمية التي يتوق إليها العلماء من خلال ممارساتهم التي تميل في بعض الأحيان إلى تغليب جانب الاكتشاف ومعرفة الجديد في مجالات الطب والبيولوجيا، على مجال الصحة والشفاء الذي يتوق إليه الشخص المريض. عندها يُصبح "الخطر كما يقول –بول ريكور- هو أن يتحوّل مركز الثقل من المهارة إلى المعرفة ومن علاج الشخص إلى السيطرة على موضوع المختبر. وبإمكاننا منذ الآن أن نسمّي إنصافا ذلك التوازن المنشود بين المعرفة والمهارة، بين العلوم البيولوجية والطبية وبين الفعل العلاجي. فبين كليهما يجب المحافظة على المسافة الفاصلة بينهما"[2].

فلا شك أنّ البحوث العلمية التي كانت في ميادين علوم الصحة والحياة، قد أسهمت وبشكل كبير في تحسين وضعية الإنسان من الناحية الصحية، كما أثبتت هذه البحوث قدرة الإنسان العلمي على تجاوز ما كان يبدو مستحيلا، وتقديم الكثير من الحلول لمشاكل مستعصية كانت تقع في خانة المستحيل واللامفكر في حلّه. "فلا جدال اليوم أنّ العلم قد قضى بالتلقيح على العشرات من الجوائح المرضية التي كانت تفتك بالبشرية، وحقق معجزات للمقعدين والمشلولين وذوي العاهات، وحل مشاكل العقم، وأطال عمر الإنسان، وهو بصدد تطوير إمكانية الشباب الدائم، كما حقق استبدال أدق وأعقد الأعضاء، وطور طاقات جديدة، ومواد بديلة، ونباتات وحيوانات مركبة ومهجنة جديدة لم يعهدها نظام الطبيعة، كما سيوفر لكل فرد إمكانية الحصول على قرص خريطته الجينومية بجانب بطاقة الهوية غلى غير ذلك من الإنجازات"[3].

---

[1]- عمر بوفتاس، مرجع سابق، ص.29.

[2]- بول ريكور، مرجع سابق، ص.582.

[3]- محمد سبيلا، الثورات العلمية التقنية الكبرى وتخومها الفلسفية والأخلاقية، ضمن مجلة مدارات فلسفية، العدد 16، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، المغرب، 2008، ص.ص.51/50.

لكن ما يجب الوقوف عنده في هذه النقطة، هو ضرورة النظر كذلك إلى الوجه السلبي لتلك الكشوفات العلمية، خاصة في مجالات علوم الصحة والحياة. فبمثل ما أثبتت هذه الكشوفات نجاعتها وقدرتها في تقديم كل ما هو إيجابي لحياة الإنسان، فقد كان لها ما يجعل المجتمع البشري المعاصر يدق ناقوس الخطر، باعتبار السلبيات التي تحملها هذه الكشوفات، والتجاوزات التي حدثت في حق الإنسان وكرامته بفعل الاستعمال اللاعقلاني للمعرفة العلمية في هذه المجالات. ولنا في كل ما تحقق من تطورات في مجال البيوتكنولوجيا مثالا واضحا عمّا أصاب المجتمع الإنساني من اختلالات وأزمات، أثّرت وبشكل كبير على كينونة الإنسان وأنطولوجيته. "فالاستنسال مثلا وكراء الأرحام، والاحتضان في الأنابيب هي تجار علمية تخلخل علاقات الأبوة والأمومة والأخوة والعمومة وما يترتب عنها من مشاكل في المصاهرة والإرث والسلالة والاسم العائلي. إنّها تزلزل كل البنيات الأولية للقرابة التي عرفتها المجتمعات البشرية إلى حد الآن، أي تعيد عجن وطرح العلاقات البشرية الأساسية في أوجهها البيولوجية والقانونية والأخلاقية"[1].

وعلى هذا الأساس، كان لا بد من إعادة النظر في كل ما تحقق من إنجازات علمية في مجالات الطب والبيولوجيا، وذلك من أجل الحد من السلبيات والتجاوزات التي شوهت الوجه الإيجابي والمشرق للتطورات البيو–طبية. أخلاقيا إذن، يمكننا الكلام كما سبقت الإشارة إلى ذلك عن أخلاقيات البحث العلمي، التي تهتم بتأطير عمل الأطباء والباحثين، وتجعلهم على بيّنة بكل ما يضمن للإنسان حقوقه وكرامته، في ظل كل ما يتحقق من إنجازات في مجالات علوم الصحة والحياة. "فإذا كانت أخلاقيات البحث العلمي تعني التفكير الأخلاقي في الأبحاث والتجارب العلمية التي تتخذ الإنسان وعناصر جسمه موضوعا لها، فإنّها تسائل المبادئ والقيم، كما تطرح معضلات تتأرجح بين حماية الأشخاص وتطوير المعارف. وفي هذا يرى ديفيد روي أنّه يلزمنا الوقوف بشكل خاص عند ثلاثة معضلات أساسية: تحقيق سعادة أفراد المجتمع، ومسؤوليات الطبيب اتجاه مرضاه، ومطالب المرضى الذين يرغبون في الاستفادة مما يستجد من علاج، والضرورة العلمية والاقتصادية للقيام بتقويم صارم لذلك العلاج"[2].

إنّ ما يهم في هذا الطرح، هو ضرورة التوفيق بين صحة الشخص المريض التي تعتبر الغاية الأساسية من كل عملية علاجية يقوم بها الطاقم الطبي، وبين المعرفة العلمية خصوصا إذا كانت البحوث العلمية لا تهتم في متونها، ولا تجعل في أولوياتها قيمة الشخص باعتباره غاية في حد ذاته، وليس وسيلة من أجل غاية

[1]- محمد سبيلا، مرجع سابق، ص.52.
[2]- عمر بوفتاس، مرجع سابق، ص.31.

تتجاوزه. وحماية لحقوق الشخص واحتراما لكرامته وقدسية حياته، "فقد تبلورت أدبيات غزيرة حول هذا الموضوع وظهرت مؤسسات تمارس نوعا من المراقبة الديمقراطية للأبحاث العلمية. وتدور هذه الأدبيات إما حول قضايا أساسية مثل مشروعية الأبحاث والتجارب على البشر، أو حول المرجعيات والمبادئ التي ينبغي احترامه"[1]. وكل ذلك طبعا كان من أجل ضمان كل ما من شأنه الحفاظ على حقوق الشخص في الحياة.

3-أخلاقيات السياسة الصحية: (فيما يخص هذا المطلب، فقد خصصنا له نصا للتحليل).

[1]- المرجع ذاته، ص.31.

نص المحاضرة الثالثة: أخلاقيات السياسة الصحية

...أخلاقيات السياسة الصحية، تفكير متعدد التخصصات حول البعد الأخلاقي لكل القضايا التي تهم مجموع المواطنين، والتساؤلات التي يطرحونها حول الصحة مثل: حق المواطنين في معرفة تنظيمات هذا المجال، ومدى احترام حرية وكرامة الأفراد في حملات إشهار التدخين والسيدا على سبيل المثال، ومدى التزام مبادئ العدالة والمساواة في ولوج مراكز العناية الصحية، وهل هناك حق في الصحة أم أن الأمر لا يتعدى الحق في العلاج؟ وهل هو حق عالمي أم حق جهوي ليس إلا؟ وما هي القيم الأخلاقية التي ينتهكها الجهاز الصحي الذي يهيمن عليه القطاع الخاص، وتتلاعب به القوى المتحكمة في السوق مقارنة مع الجهاز الصحي العمومي المسير من طرف السياسة العمومية الذي تغلب عليه الشفافية؟ هكذا أصبح موضوع التحكم في تكاليف الصحة ومراقبتها يفرض نفسه بقوة.

أحيانا يمكن أن تعالج هذه القضايا الأخلاقية بطريقة نظرية (نظرية العدالة عند جون راولز مثلا) من منظور أخلاقي معياري، وغالبا ما تتطلب الطريقة المستعملة، استخلاص القيم التي يتضمنها اختيار بعض السياسات، في أفق تحليلها ونقدها، وربما للمطالبة بإدخال بعض التعديلات عليها. ويشكل هذا المجال من الممارسة تخصصا بيوإتيقيا، لأنه رغم ارتباطه بنفس مصدر أخلاقيات العيادة وأخلاقيات البحث العلمي، يركز على مبادئ وقيم أخرى ويستدعي خبرة علمية من نوع آخر. ويفرض حل هذه المشاكل على أخلاقيات الطب والبيولوجيا، كما يقول (دانيال كالاهان)، أن تندرج في إطار النظرية السياسية والاجتماعية، وتتجاوز القرار الذي يصدر عن فرد واحد، وأن تنخرط بالتالي في إطار المطالبة بالحقوق الفردية والجماعية. وتواجه هذا المنظور الاجتماعي والماكرو-أخلاقي بعض الصعوبات، مما يستدعي تكوينا من نوع خاص. وربما هذا ما يفسر أن هذا المجال البيوإتيقي أقل تطورا من المجالين السابقين وأكثر ضعفا على مستوى مدونته الأخلاقية. يتطلب ذلك ألا تتشكل لجان الأخلاقيات التي تهتم بهذا الصنف من المشاكل، من نفس الأشخاص الذين تتكون منهم لجان أخلاقيات العيادة وأخلاقيات البحث العلمي. لذلك تم التفكير في نوع ثالث من اللجان يسمى "لجان أخلاقيات المؤسسة الصحية" من ضمن أعضاءها مسيرون ومختصون في الاقتصاد.

عمر بوفتاس، البيوإتيقا، الأخلاقيات الجديدة في مواجهة البيوتكنولوجيا، ص.ص. 34/33.

المحاضرة الثالثة (حصتين)

قضايا البيوإتيقا

مقدمة.

كثيرة هي القضايا والإشكاليات التي باتت تُطرح في مجالات علوم الصحة والحياة. وهي قضايا تعبر في مجملها عن القلق الذي أضحى يعيشه المجتمع الإنساني المعاصر، بفعل المسار الخاطئ للمنجزات العلمية والتقنية التي عرفتها حقول العلوم البيو–طبية. ولا يفوتنا ونحن في هذا المقام، أن نذكر بالاستغلال اللاعقلاني واللاإنساني للمعرفة العلمية في هذا المجال، والخروج بها عن المسار المسطر لها، وابتعادها عن الغاية المتوخاة من وجودها، والمتمثلة في توفير العلاج للشخص المريض، والتعامل معه كغاية في حد ذاته، بعيدا عن كل ما يجعله ضحية لاستغلال بشع، وجعله وسيلة من أجل غاية تتجاوزه وتتجاوز إنسانيته وكرامته.

يمكننا أن نتكلم هنا عن إشكالية تحسين النسل البشري وما ينجر عنها من مخاطر تتهدد مستقبل الإنسان. كما يمكننا الكلام كذلك عن إشكالية الاتجار بالأعضاء البشرية، وما تطرحه من أسئلة محرجة تتعلق بالوجود الإنساني في عمقه. هذا بالإضافة إلى قضايا وإشكاليات أخرى، أصبحت مطروحة بحدة في مجال البيوإتيقا، وهي إشكاليات تتطلب إجابات وحلول استعجاليه، باعتبار النتائج السلبية التي انجرت عن الممارسات اللاإنسانية للمعرفة العلمية في مجالات الطب والبيولوجيا. ويمكن أن نذكر منها، إشكالية الاستنساخ، استئجار الرحم، بنوك الحيوانات المنوية، العلاقة بين الطبيب والمريض، خصوصا فيما يتعلق بسؤال السلطة الأبوية للطبيب وحرية الشخص المريض، إشكالية التجارب العلمية ومشروعية تطبيقها على الأجنة البشرية، العلاج الجيني ومبدأ السرية...إلخ. ولتعدد القضايا والإشكاليات المطروحة في مجالات أخلاقيات الطب والبيولوجيا، فقد كان تركيزنا في هذه المحاضرة، متمحورا على ثلاث إشكاليات أساسية وهي، إشكالية التجارب الطبية وأثرها على الإنسان، إشكالية الموت الرحيم، وتقنية الإنجاب الاصطناعي.

1–التجارب الطبية وأثرها على الإنسان.

تعتبر إشكالية التجارب على البشر، من بين الإشكاليات المعقدة التي تُطرح في مجالات علوم الصحة والحياة. ولا بد من الإشارة هنا أنّ الأمر يتعلق أولا بإنسانية الإنسان وكرامته، وبقدسية الحياة التي لا يعلوها شيء مهما كان ثمنه. إنّ تطور المعارف العلمية والتكنولوجية في حقول الطب والبيولوجيا، قد أدخل البشرية في مشاكل جد معقدة عجّلت من تغييب مفهوم الإنسان، باعتباره الغاية النهائية لكل فعل أو سلوك.

ويمكن ملاحظة ذلك جليا من خلال الممارسات الطبية، التي باتت تمارس على الإنسان من منطلق أنّه وسيلة لتحقيق غاية تتجاوزه. هذه الممارسات الناتجة عن الاستعمال اللاعقلاني للعلوم البيو–طبية في الحقبة المعاصرة، لم تعد تعترف بالحدود التي تضمن للإنسان كرامته، خصوصا عندما يتحول هذا الأخير إلى مجرد موضوع للدراسة والبحث، بدلا من العلاج والاستشفاء. "إنّ الإنسان أصبح ينزع إلى التجريب والتجديد، لا في قطاع خارجي عنه، بل في قلب الكيان الإنساني ذاته. ففي المنطقة التي كانت ممتنعة على سلطان الإنسان تتدخل اليوم، بوجه الدقة التقنية الإنسانية"[1].

وإذ نتكلم هنا عن إشكالية التجارب الطبية، وتأثيرها على الحياة الإنسانية، إنما نحاول الوقوف على حقيقة الحد الفاصل بين الغاية المعرفية التي تخدم البحث العلمي، والتي يغذيها بالأساس الطموح اللامشروع، والرغبة في تحصيل النتائج بعيدا عن التفكير في الشخص موضوع التجربة والاختبار، وبين الغاية العلاجية التي من خلالها يستعيد المريض ما افتقده بسبب المرض. "إنّ الخطر كما يقول بول ريكور هو أن يتحول مركز الثقل من المهارة إلى المعرفة ومن علاج الشخص إلى السيطرة على موضوع المختبر. وبإمكاننا منذ الآن أن نسمي إنصافا ذلك التوازن المنشود بين المعرفة والمهارة، بين العلوم الطبية والبيولوجية وبين الفعل العلاجي"[2].

وهنا يمكننا الإشارة إلى التجارب الطبية التي تمارس على الجنس البشري بشقيها، المعرفي والعلاجي. "فعادة ما يميّز الأطباء بين التجارب ذات المرامي العلاجية والتجارب ذات المرامي المعرفية...والمقصود بالتجربة العلاجية، هو أن نجرّب على أحد الأشخاص إجراء يدخل في إطار العلاج أو التشخيص أو الوقاية، إجراء يمكن أن يستفيد منه هذا الشخص صحيا بشكل مباشر، وذلك في نفس الوقت الذي يساهم فيه في تقدم المعرفة"[3]. والمقصود من هذا النوع من التجارب هو الغاية العلاجية التي يأمل الأطباء الوصول إليها مع الشخص المريض، وذلك باعتباره غاية في حد ذاته وليس مجرد وسيلة من أجل غاية تتجاوزه.

أمّا فيما يخص التجارب ذات الأهداف العلمية، فيمكن القول أنّ "الهدف منها هو المساهمة في التقدم العلمي دون تقديم أية فائدة عاجلة لصحة الأشخاص الذين تجرى عليهم هذه التجارب".[4] هكذا يمكننا الحديث عن التجاوزات التي حدثت في هذا المجال، والتي خلّفت مآسي كثيرة في حق الإنسان وكرامته، بأن

[1]- جاكلين روس، مرجع سابق، ص.18.
[2]- بول ريكور، مرجع سابق، ص.582.
[3]- عمر بوفتاس، مرجع سابق، ص.129.
[4]- المرجع ذاته، ص.129.

أصبح موضوعا يمكن دراسته والتطاول على قدسية حياته بغية تحقيق أغراض ومآرب تتنافى مع مدونات وقواعد الأخلاق التي تضبط وتحدّد ما الذي يجب أن يكون عليه السلوك. من هنا كان لا بد من تقنين عملية التجارب على البشر، والتأكيد على احترام الكرامة الإنسانية، قبل القيام بأي فعل أو سلوك قد يعود بالضرر على الإنسان. وهنا يمكن التذكير "بقانون نورنمبرغ (1947) الذي يصلح كمرجع في هذا الموضوع. ففي نظر الأطباء المهتمين بأخلاقيات الطب والبيولوجيا، تشكّل موافقة الشخص المعني، وأهلية الشخص الإنساني الشرعية لقبول التجريب أو رفضه"[1]

2- إشكالية الموت الرحيم.

إنّ الأمر هنا يتعلق بالمطالبة بالموت كبديل للألم الذي يعيشه المريض، والذي يعتبر بالنسبة له الحل الوحيد، مقارنة بالوضع المأساوي الذي يعيشه، بسبب إخفاق كل المحاولات الطبية في علاجه. السؤال المطروح: هل يمكن وضع حد لحياة شخص يعاني من مرض ميئوس من شفائه رحمة ورأفة به؟ وهل يمكن اعتبار ذلك جريمة يعاقب عليها القانون؟ وإذا كان المريض يحيا حياة نباتية ويعيش غيبوبة طويلة، فمتى يمكن إيقاف أجهزة الإنعاش الطبي التي تقوم بوظائفه الحيوية؟

هذه التساؤلات يتم التفكير فيها حاليا في سياق الخطاب الجديد لأخلاقيات الطب والبيولوجيا، من خلال مفهوم أوتانازيا/ *Euthanasie* الذي يؤدي معنى: الحق في الموت المريح. وهذه الكلمة المستعارة من اللغة الإغريقية القديمة تتركب من كلمة/ *Thanatos* التي تعني الموت، وكلمة eu وتعني برفق وراحة. أمّا معناها المتداول في الأوساط الطبية وعند أنصار أخلاقيات الطب فيحيل إلى الفعل المفضي إلى وضع نهاية لحياة شخص مصاب بإعاقة مزمنة خطيرة، أو بمرض عضال لم يعد ينفع فيه أي علاج، وذلك رحمة به وشفقة عليه من استمرار المعاناة المضنية بدون جدوى. إنّه فعل إماتة بدافع الرحمة لمساعدة مرضى ميؤوس من علاجهم على موت هادئ وخال من الألم"[2]. فهل معنى ذلك، القول بالحق في الموت الذي يقابل الحق في الحياة؟ وإلى أي مدى يمكن التسليم بشرعية الفعل الذي من خلاله يمكن إماتة شخص مريض، حتى ولو كان ذلك بدافع الرحمة والرأفة بوضعه المأساوي؟

إنّ الأمر يتعلق بقضية محورية ومصيرية، تمس الوجود الإنساني في عمقه، كما تمس كذلك حقوقه وكرامته. ومن هذه الجهة يمكننا الوقوف على رأيين مختلفين فيما يخص قبول أو رفض الموت الرحيم. "فهناك موقف

[1]- جاكلين روس، مرجع سابق، ص.116.
[2]- عبد الرزاق الدواي، حوار الفلسفة والعلم والأخلاق في مطالع الألفية الثالثة، مرجع سابق، ص.56.

المؤيدين لمبدأ الحق في الموت الرحيم، وهؤلاء يعتبرون أنّ الأمر يتعلق في هذه الحالة بحرية أساسية، وبحق من الحقوق المعترف بها عالميا لكل إنسان، وهو غير قابل للمصادرة ولا للانتهاك. فلكل إنسان الحق في الحياة والحق في الموت كيفما يشاء. فمن حقّه أن يضع حدا لحياته في الوقت الذي يرى فيه ذلك ضروريا، كما أنّه من حقّه طلب المساعدة في هذا المجال إن وجد نفسه عاجزا عن القيام بذلك بمفرده. وهم لا يرفضون أن يكون التمتع بهذا الحق مقيدا بشروط قانونية واضحة حتى لا يكون هناك شطط، أو يتسبب الأمر في إحداث ضرر بالغير"[1].

هذا فيما يخص المؤيدين لمبدأ الحق في الموت الرحيم، وهم يتعاملون مع هذا المبدأ باعتباره حقا أساسيا من ببين الحقوق التي يجب أن يتمتع بها الكائن الإنساني، فبمثل ما له الحق في الحياة، فله الحق في الموت كذلك. والشرط الأساسي في التمتع بهذا الحق طبعا هو الحرية الممنوحة للشخص في تقرير واختيار ما الذي يشكّل حلّا بالنسبة لحالته الصحية، إذا ما حدث وأن فقد الأمل في الشفاء من مرض عضال يلزمه الفراش، وينغّص عليه حياته بآلام مستمرة ودائمة تلازمه طوال حياته.

أمّا فيما يخص الفريق الثاني الذي يعارض مثل هذه الممارسات، فيرتكزون أساسا على قدسية الحياة الإنسانية مهما كانت الظروف. فالحق في الحياة وحمايتها يعتبر من الأولويات الأساسية التي يجب التركيز عليها في كل ممارسة طبية، باعتبار أنّ الغاية هي العلاج والبحث عن الشفاء للمريض. وهنا يمكننا الوقوف على "حجة أساسية مضادة للمنطق الذي يدافع عن الموت الرحيم، باعتبار أنّ حياة الفرد غير قابلة للقياس لأنّه لا ثمن لها، وبناءا عليه لا يمكن مقارنتها بحياة فرد آخر فنقول: حياة هذا أقل من حياة الآخر، إذ ليس لأحد الحق في الحكم على قيمة حياة غيره. إنّ حياة الإنسان ليس قيمة مماثلة لقيمة الأشياء كي تقبل القياس والوزن بل لها كرامة"[2]. وحتى فيما يخص الحرية التي يشترطها أولئك الذين ينادون بالحق في الموت الرحيم، هل يمكن اعتبار الشخص الذي يوجد في حالة غير طبيعية من المرض والآلام التي يعاني منها حرا بالفعل؟ إنّ قراره ولا شك سيكون تحت الضغط الكبير بسبب المرض والمعاناة، الذي يُفقده توازنه ووعيه في اتخاذ مثل هذه القرارات التي تتعلق بوضع حد لحياته. ومهما كانت رغبته في وضع حد لحياته، فإنّ هذا القرار يُضمر ولا شك عكس ما يريده. إنّه بعبارة أخرى يريد أن يؤكّد ويلحّ على توصيف حالته المأساوية التي تتطلب حلّا عاجلا.

---

[1]- المرجع ذاته، ص.58.

[2]- عمر بوفتاس، مرجع سابق، ص.169.

بهذا الشكل يمكن القول مع أصحاب التيار المعارض لمبدأ الحق في الموت الرحيم، أنّ الفعل في حد ذاته – والمقصود هنا فعل القتل طبعا– يعتبر فعلا مشينا، بل وجرما في حق الإنسان مهما كانت النيات التي تخالج أعماق وضمائر الأطباء الذين يشرفون على هذا الفعل. وجدير بالذكر هنا، أنّ ما يستحقّه الشخص المريض هو الرعاية والدعم النفسي الذي يجعله يحس فعلا بأنّه محاط بمن يتكفل به، ويشاركه معاناته ومأساته. وفي هذا يمكن القول بمرافقة المحتضرين ومواساتهم وتسكين آلامهم قدر المستطاع في انتظار الموت. ومثل هذا "الموقف يرى أنّ كلّا من الموت الرحيم والإصرار على مواصلة العلاج ليس حلا حقيقيا لمعاناة الشيوخ والعجزة، ولآلام المرضى الذين تطول مدّة احتضارهم، أو الذين يوجدون في المراحل النهائية لحياتهم. فمن الناحية الأخلاقية لا يجب أن نعجّل النهاية عمدا، ولا أن نؤجّلها بأي ثمن. فهناك الوسط العادل إذن فيما أصبح يعرف بالمرافقة. ويعتبر هذا الحل الثالث بدوره ممارسة طبية علاجية، ومن أهدافها الأساسية ألّا يبقى المحتضر وحيدا في اللحظات الأخيرة من حياته"[1].

3– تقنية الإنجاب الاصطناعي: الآمال والمخاوف.

إنّ الكلام عن تقنية الإنجاب الاصطناعي، هو في حقيقته كلام عن إحدى الإنجازات الكبيرة التي عرفتها الثورة البيو–تقنية في العصر المعاصر. وهذه التقنية تعتبر من بين الإنجازات المذهلة التي تحققت في كنف علوم الصحة والحياة، خاصة فيما يتعلق بإشكالية الولادة والعقم التي أصبحت مطروحة بشدة في الفترة المعاصرة، حيث إمكانية الحصول على الحل الذي كان يعتبر مستحيلا تحقيقه، أو حتى التفكير فيه من قبل. "فمنذ السبعينيات عرفت التكنولوجيا الطبية والبيولوجية طفرة كبيرة قوّت كثيرا من قدرة الإنسان على التحكم في عملية الإخصاب والإنجاب. فقد تنوعت وسائل منع الحمل وتيسرت سبلها، وبات من الممكن علاج أشكال كثيرة من العقم عن طريق التقنيات الجديدة للتلقيح والإخصاب الاصطناعي أو المخبري، أي عن طريق إجراء عملية الإخصاب في المختبرات وخارج رحم المرأة، ثم نقل الجنين إلى رحم أم ليست بالضرورة هي أمّه الأصلية"[2].

هذا الفتح العلمي الكبير، قد أعاد الأمل إلى كل من يعاني من مشكلة العقم، وقوّى اعتقادهم بقدرة العلم على تجاوز فكرة أنّ هذا المرض لا يمكن أن يوجد له علاج. إنّ تقنية الإنجاب الاصطناعي بهذا الشكل، قد أسهمت وبشكل كبير في تغيير مسار ومعنى الحياة لدى الإنسان المعاصر، فأمدّته بحلول لمشاكله الصحية،

[1]- المرجع ذاته، ص.171.
[2]- عبد الرزاق الدواي، حوار الفلسفة والعلم والأخلاق في مطالع الألفية الثالثة، مرجع سابق، ص.55.

ووفرت له السبل لكي يحيا حياة عادية بعيدا عن كل ما ينغّص عليه سعادته ويجعله شقيا بفقدانه لما يتوق إليه كل إنسان. فقد أمدّته هذه التقنية بالولد الذي يعدّ حلم كل الأزواج الذين يعانون مشكلة العقم.

لكن ما يجب الإشارة إليه في هذه النقطة، أنّ عملية الإنجاب وفقا لهذه التقنية، قد خرجت عن مسارها الطبيعي الذي ألفه الإنسان، حيث "تغيّر الظرف الطبيعي الذي خلقه الله تعالى لنشأة وتكوين الإنسان، واستُبدل المكان الذي يجري فيه تلاقح الحيوان المنوي والبويضة. فبدلا من أن يكون اللقاء في جسم المرأة في المكان المعهود، نراه ينتقل إلى وسط آخر قوامه الأنابيب والأدوات المخبرية، ففيها يُجرى التلقيح والانقسام ومن ثم تُعاد اللقيحة إلى رحم المرأة الأم، أو إلى رحم امرأة أخرى"[1]. وفي هذا مكمن القلق والخوف الذي يتهدد المجتمع البشري اليوم، حيث لم يعد يُكتفى بتوفير العلاج للمريض الذي يعاني من مشكلة العقم، بل تجاوز ذلك إلى تغليب جانب البحث، وتحقيق الطموحات اللامشروعة لبعض العلماء على مصلحة الشخص المريض. هذا من جهة، ومن جهة أخرى لا يجب أن نغفل عن النتائج السلبية التي انجرت عن تطبيق هذه التقنية، والتي أخلّت بالمعنى الحقيقي للإنسان، كما أثّرت وبشكل سلبي على العلاقات الطبيعية للبشر، بإخراجها من مجالها الطبيعي الذي كانت تتحكم فيه قيما ومعايير تتماشى وإنسانية الإنسان وكرامته، إلى مجال غابت فيه كل القواعد والأسس التي تؤطر العلاقات الإنسانية وترقى بها إلى مستوى يليق بمفهوم الإنسان، ويضمن له حقوقه وكرامته. ولتوضيح كل ذلك، فلابد من الإشارة إلى أنّه "لم يعد ضروريا بسبب هذه التقنية أن تحبل الأم بطفلها في بطنها، ولا أن تكون المرأة الحابل بالطفل هي أمّه الحقيقية. وتعدّدت الأطراف التي يدين لها الطفل بحياته، فأصبحت أكثر من إثنين"[2]. وعلى هذا الأساس، نجد تلك الأسئلة المحرجة التي باتت تُطرح حول مصير الطفل الذي سيولد بهذه الطريقة، خصوصا فيما يتعلق بهويته التي بات يكتنفها الكثير من الغموض، والتي ستؤثر سلبا على مستقبله.

[1]- زياد أحمد سلامة، أطفال الأنابيب بين الشريعة والعلم، الدار العربية ناشرون، الأردن، ط1،1996، ص.16.
[2]- عبد الرزاق الدواي، حوار الفلسفة والعلم والأخلاق في مطالع الألفية الثالثة، مرجع سابق، ص.54.

نص المحاضرة الثالثة

التلقيحات خارج الرحم، الحبوب المجهضة، التلقيح الاصطناعي، الاستنساخ الوراثي، التجريب على الجنين البشري، النسالة، تعريفات جديدة لحدود الحياة والموت، هبات الأعضاء، التدخلات والمعالجات الجينية، الطب التنبؤي: لا تكف الصحافة عن الكلام عن السيناريوهات الوجودية المعقدة، الأخلاقية والقانونية، التي تغرقنا فيها هذه السلطات غير المسبوقة التي يمارسها الإنسان على الإنسان. وربما أنّ الحواجز التقليدية لم تتعرض أبدا لمثل هذا التجاوز مثلما تتعرض له اليوم.

ومن دون شك، فإنّ تقدم العلوم والتقنيات لم يثر أبدا، كما يفعل اليوم، تساؤلات على هذا القدر الأخلاقي الهائل، ولنقل الكلمة: "الميتافيزيقي": فكل شيء يتم كما لو كان الشعور بالمقدس، رغم موت "الإله"، لا يزال قائما دون أن تكون لذلك الروحية أو الحكمة اللتين كانتا يجب أن توافقه، معطاة لنا. وألا يكون الخليط من القلق والانبهار الذي تثيره أخلاقيات البيولوجيا غريبا عن الموضوعة اللاهوتية للتدنيس، فهذا ما تجعله ثلاثة من دوافعه الأساسية محسوسة اليوم. إنّ هذا ينسحب أولا على مسألة الهوية، وعلى ما يخص الإنسان بما هو كذلك. فليس من الممكن الاحتفاظ بكيفية دائمة بالأجنة المثلجة فحسب وإعادة إدخالها إلى الأرحام في أي وقت وحين، وبالتالي قلب أوضاع المنطق الثابت للأجيال –بحيث أنّ امرأة يمكنها مثلا أن تصير أما لأختها–، وإنّما يمكن كذلك "استنساخ" الكائنات البشرية، وتعديل خلاياها "التناسلية" مع احتمال ظهور تغيرات فجائية في النوع. وإذن فالأمر ليس أقل من أنّ المسألة المتعلقة بما يشكل الإنسانية كإنسانية والتي يمكن تنويعها إلى الأبد، هي التي تطرح ضمنا.

لوك فيري، الإنسان المؤله أو معنى الحياة، تر: محمد هشام، أفريقيا الشرق، المغرب، ط1، 2002، ص. 145.

المحاضرة الرابعة (حصتين)

البعد الفلسفي للبيوإتيقا

مقدمة.

لا شك أنّ الكلام عن البعد الفلسفي للبيوإتيقا، لا يمكن اختزاله في مجرد حوار سطحي قائم بين الفلسفة والعلم خصوصا فيما يتعلق بشقه البيوتقني الذي لم يترك مجالا للتفكير خارج أسوار التطورات البيوتكنولوجية، التي باتت الشغل الشاغل للإنسان المعاصر. إنّ كثافة المنجزات العلمية والتقنية في مجالات علوم الصحة والحياة، قد أسهمت وبشكل كبير في التشكيك أولا في قدرة الفلسفة من مسايرتها للحدث، وثانيا في قدرة الفيلسوف ذاته من التزامه اتجاه قضايا عصره ومجتمعه. "فثمة اعتقاد بأنّ ما تمر به الفلسفة في بعض الفترات الخاصة من أزمات يكون في جل الأحيان تعبيرا عن عجز الفكر الفلسفي عن ملاحقة التطور السريع للواقع، وعن فهم واستيعاب ما يستجد من اكتشافات في ميادين العلم. ويتأيد كل ذلك بما بات معروفا للجميع: إنّ العقد الأخير الذي ودعناه شهد نهاية حقبة هامة، قد وصفت عن حق بأنّها حقبة الثورات والتحولات الكبرى سواء على مستوى التوجهات الجديدة التي عرفتها المجتمعات البشرية في مجال اختيار مصائرها، أو على مستوى سيرورة الفكر والتكنولوجيات"[1].

لكن هذا الشك في الفلسفة، الذي يجد مكانه في نفسية البعض ممّن يناصرون النزعة العلمية التي هي أقرب إلى الواقع العيني منه إلى التنظير، سرعان ما يتبدد في أفق أصبحت فيه الفلسفة تُسائل وتكشف عن كلّ ما يخرج عن القاعدة والمعيار الذي يجب أن يتحكم في السلوك الإنساني بصورة عامة، وفي سلوك العلماء والأطباء بصورة خاصة. "وبالفعل لم تثر الفلسفة ربما أبدا، منذ نصف قرن من الزمان مثلما تثير من اهتمام اليوم. فنحن نرى أطباء وحقوقيين مثلا يلتفتون نحوها لمحاولة توضيح المسائل المتعلقة بالأدبيات والأخلاقيات والسياسة التي تطرحها الهندسة الوراثية، والفيزيائيون–الفلكيون والكيميائيون–البيولوجيون بإعادة اكتشافهم لمشكلات تهم الأصل (أصل الكون، أصل الحياة) يدركون أصلها ومداها الفلسفيين"[2]. فالأسئلة التي باتت تطرح اليوم في مجالات العلوم الطبية والحياتية، هي من التعقيد ما يجعل المجتمع الإنساني إزاء مشاكل أخلاقية وقانونية غيّرت من مضمون المفاهيم، وجعلته وجها لوجه أمام وضعيات جديدة ومقلقة تدعو وبإلحاح

[1]- عبد الرزاق الدواي، مرجع سابق، ص.13.
[2]- دومنيك لوكور، مرجع سابق، ص.09.

شديد إلى إعادة النظر في مضمون الحق ومصطلح الحياة، وحتى في مفهوم الإنسان. ويبدو أنّ ما حدث من تقدم في هذه المجالات قد وصل "إلى درجة صار فيها التمييز غير واضح بين الحياة والموت، بين الطبيعي وغير الطبيعي، بين العدل والظلم. فقد أصبحت الخطوات المتقدمة لعلوم الحياة، تطرح سلسلة من المسائل الاجتماعية والأخلاقية والقانونية والثقافية"[1]، ما يبعث على القلق والخوف من مستقبل هذه العلوم، إذا هي لم تكن موجّهة توجيها صحيحا نحو خدمة الإنسان والحفاظ على حياته. هكذا يجد المتن الفلسفي مكانه ضمن تحديات كبيرة تفرضها الحاجة الماسّة إلى توضيح الرؤى، وتوجيه السلوك الإنساني إلى ما ينبغي أن يكون عليه.

1-الفلسفة والبيوإتيقا.

لا شك أنّ راهنية المصطلح الجديد (بيوإتيقا)، تجعلنا نقف على حقيقة المهمة الموكلة إلى الفكر الفلسفي اليوم، خصوصا في ظل التحديات التي يشهدها المجتمع الإنساني بفعل التطورات المذهلة للعلوم والتقنيات الحيوية. إنّها المهمة التي ما فتئت تقوم بها الفلسفة عبر تاريخها الطويل، في طرح السؤال ونحت المفاهيم التي تتماشى والمشكلات المطروحة في كل عصر. وعلى هذا النحو تغدو "الفلسفة بتعبير (جيل دولوز) هي فن تكوين وإبداع، وصنع المفاهيم"[2]. لكن هذا الإبداع للمفاهيم الذي يحيا في كنف الفكر الفلسفي، بمثل ما هو يهتم بخلق نظريات جديدة تتماشى ونمط الحياة الذي يسم الواقع الإنساني اليوم، فهو في الوقت ذاته يحيل إلى تقليد عريق يهتم في متونه بإعادة النظر في الكثير من القضايا التي كانت مطروحة والتي تهم الإنسان، سواء في علاقته مع ذاته أو مع الآخر، أو حتى في علاقته مع الطبيعة التي يعيش في كنفها، كما يهتم بالقاعدة والمعيار الذي يضبط السلوك الإنساني، ويرتقي بالفاعل إلى مستوى يليق بإنسانية الإنسان. "فإذا كانت مهمة الفلسفة اليوم هي خلق المفاهيم، فإنّ هذا (الخلق) في نظر الفلسفة نفسها، لا يكون من عدم، وإنما يكون من شيء ما. إنّ الأمر يتعلق في الحقيقة بإعادة بعث الحياة في مفاهيم سابقة أو إعادة بناء مفاهيم سائدة بعد فحصها ونقدها[3].

---

[1]- رويشي إيدا، أخلاقيات علوم الحياة ومستقبل الكائن الحي، ضمن المؤلف الجماعي،: القيم إلى أين؟ مرجع سابق، ص.356.

[2]- جيل دولوز وفليكس غتاري، ما هي الفلسفة، تر: مطاع الصفدي، مركز الإنماء القومي، بيروت، لبنان، ط2، 1997، ص.28.

[3]- محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط2، 2003، ص.ص.11/10.

وعلى هذا الأساس يمكن القول أنّ البيوإتيقا كمصطلح جديد يؤطر عمل الأطباء والعلماء، لا يمكن فصله عن بعده الفلسفي الذي يظهر جليا من خلال مبحث الفلسفة الأخلاقية، الذي يهتم بما ينبغي أن يكون عليه السلوك الإنساني، ويؤسس للقاعدة والمعيار الذي يجب أن يحتكم إليه الشخص قبل قيامه بأي فعل. هذا من جهة، ومن جهة أخرى لا يجب أن نغفل عن المهمة التحليلية والنقدية للفكر الفلسفي عبر تاريخه الطويل. وهنا يمكننا الوقوف على دقائق كل ما بات يُطرح اليوم في متون ومضامين العلوم الصحية والبيولوجية، وتوضيح الرؤى فيما يخص النتائج السلبية للتطورات البيو–طبية.

ويمكننا أن نبدأ هنا بالحديث عن ذلك الحوار القائم بين الفلسفة والعلم بصورة عامة، خاصة فيما يتعلق بشقه الخاص بعلوم الصحة والحياة. فإذا تكلمنا عن النتائج السلبية التي انجرت عن التطبيقات اللاعقلانية للمعرفة العلمية، وعن الممارسات اللاإنسانية للإنسان العلمي، أمكننا القول بالحاجة الماسة إلى الفلسفة من أجل توضيح ما أضحى معقدا وشائكا فيما يخص القضايا التي باتت تُطرح في مجالات العلوم الطبية والبيولوجية. وفي هذا الصدد تقول (يمنى طريف الخولي) في مقدمتها لكتاب العلم ل(دفيد رزنيك): "لقد أصبح من الضروري الالتجاء إلى الفلسفة، لتضيء السبل إلى اتخاذ المعيار والقرار في مواقف علمية شائكة خلقيا، بدءا من تداخل حصائل البحث العلمي مع مصالح العالم الشخصية وانتهاء بتداخلها مع الأمن القومي، مرورا بتداخلها مع قدسية الحياة وحقوق الإنسان وكرامته، بالتجريب على البشر والحيوانات، أو بانتهاكات البيئة، وبالتطبيقات الراهنة بالغة الخطورة للعلوم البيولوجية والوراثة وفضاء المعلومات المفتوح"[1]. هذا المطلب الملح لتدخل الفلسفة فيما يحدث داخل المستشفيات والمختبرات العلمية، ليس عرضيا في شيء، بقدر ما جوهري وأساسي باعتبار الإشكاليات المعقدة التي باتت تطرح اليوم، والتي أبانت عن هشاشة الوضع الإنساني المعاصر، وتجربة الفشل التي أضحى يعيشها فيما يخص جانبه القيمي. وفي هذا المقام، لا بد من الإشارة هنا إلى "اعتراف الأطباء في عصرنا بأهمية دور الفلسفة، حيث التمسوا منها الرأي والمشورة، أولا حين التبس الأمر عليهم بصدد بعض المفاهيم مثل مفهوم الحياة وهل تتفاوت في مراحل حياة الجنين، ومفهوم الصحة والمرض، والتمييز بين الموت والاحتضار، وثانيا فيما يتعلق بالمشاكل الأخلاقية التي أثارها تطور الطب"[2]، حيث النتائج السلبية للممارسات الطبية التي أخلّت بحقوق الإنسان وكرامته.

---

[1]- دفيد ب-روزنيك، مرجع سابق، ص.14.

[2]- محمود صبحي أحمد ومحمود فهمي زيدان، في فلسفة الطب، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، د/ط، 1993، ص.08.

إنّ الأمر لم يعد يتعلق بإشكاليات بسيطة ومألوفة لدى الإنسان المعاصر، حيث القدرة على استيعاب وفهم ما يحدث في هوامش الانجازات العلمية التي مست الحقول البيو–تقنية في الحقبة المعاصرة. خصوصا عندما يتعلق الأمر بمشكلات جديدة لم يصادفها المجتمع الإنساني من قبل، والتي أضحت تهدّد إنسانية الإنسان وكرامته. هكذا يمكننا الحديث عن راهنية الأسئلة التي باتت تؤرق عقول الأطباء والعلماء، الذين لم يعودوا مستقلين في اتخاذ القرارات، والإجابة عن هذه الأسئلة المعقدة. خصوصا وأنّ الأمر أضحى يتعلق بأمور تجاوزت المألوف وتهتم بحياة الإنسان بكل أبعادها. ولنا في كل ما تحقق في مجال الهندسة الوراثية مثالا واضحا عن تلك الإشكاليات والأسئلة التي باتت تُطرح بحدة، والتي أصبحت تتطلب حلولا استعجالية لما تحمله في متونها من قضايا تهتم الوجود الإنساني وكينونته. ماذا نقول مثلا عن تقنية تجميد الأجنة؟ وما الذي يجب على الطبيب فعله إذا ما هو اكتشف عند شخص ما مورثا قد يكون هو المسؤول في نقل مرض معين إلى ذريته، فهل يجوز له أن يصارحه بذلك؟ وما الذي يجب فعله إزاء ممارسات طبية وبيولوجية تقع ضمن ما يتم تداوله اليوم تحت مسمى تقنية تحسين النسل البشري؟ وما الذي يمكننا قوله فيما يخص الحدود الفاصلة بين الحياة والموت؟

هي أسئلة إذن، أصبحت بكثافتها وحدّتها، تعبر في محتواها عن قلق وحيرة المجتمع الإنساني المعاصر، باعتبارها أسئلة تهتم في طرحها بقضايا من قبيل الهوية وقدسية الحياة الإنسانية، وكرامة الإنسان والحرية والمسؤولية. فهذه القضايا، حتى وإن بدت قديمة في مناقشتها، لكنها اصطبغت بصورة جديدة لم يألفها الفكر الإنساني من قبل، وهي تحتكم في ذلك إلى كثافة التطورات العلمية، خاصة فيما يتعلق بشقها البيو–تكنولوجي الذي جعل الفكر الإنساني يعيد النظر في هذه الإشكاليات بغية الوصول إلى حلول تُخرج الإنسان من أزمته الأنطولوجية والقيمية التي يعاني منها جراء التجاوزات التي حدثت في حقه في مجالات علوم الصحة والحياة. وإذا كانت البيوإتيقا كمبحث جديد يعنى في أولوياته بهذه القضايا، ويضع الحدود اللازمة لتسييج عمل الأطباء والعلماء، فإنّه لا بد من القول "أنّ الفلسفة قد استطاعت بما تملكه من قدرة نقدية وتحليلية أن تدخل في صميم الحياة العملية المعاصرة وتقدم يد المساعدة لفهم وحل الكثير من المشاكل العملية، ولتعود مرة أخرى لإثبات وجودها وأهميتها كإحدى الدراسات الأساسية في مجال الإنسانيات"[1]. كما لا يجب أن نغفل وهذا مهم كذلك، عن الجذور والخلفيات المعرفية والفلسفية التي تبلور في كنفها المصطلح الجديد، حتى أنّه يمكننا القول "أنّ الفكر البيوإتيقي الذي تبلور في إطار أبحاث وتجارب الطب

[1]- ناهده البقصيمي، مرجع سابق، ص.28.

والبيولوجيا لا يمكن فصله عن جذوره الفلسفية التي ترجع إلى عصر الأنوار، بل وتمتد في نظر بعض الباحثين إلى العصر اليوناني مع أرسطو في تأكيده على ضرورة التعقل واعتماد الحيطة والحذر في المواقف المزمع اتخاذها، ومع أبوقراط في قسمه الشهير الذي مازال يمارس التأثير على طلبة الطب والعاملين في مجاله"[1].

2–البعد الكانطي للبيوإتيقا.

لا شك أنّ الكلام عن البعد الكانطي للبيوإتيقا، هو في حقيقته كلام عن إرث فلسفي عريق يعتبر كمرجعية أساسية للفلسفات المعاصرة بمجالاتها المختلفة. فمن غير الممكن أن نتكلم عن الأخلاق مثلا، أو عن فلسفة الحق، دون الإحالة إلى كانط الذي يعتبر بحق المرجع الأساسي الذي تجد فيه هذه الفلسفات حججها وبراهينها التي تستند إليها من أجل دعم وإثبات ما تريد الوصول إليه. حتى إذا تكلمنا هنا عن البيوإتيقا، كمبحث أخلاقي جديد، فإنّه لا يمكننا الاستغناء عن المتن الكانطي، حيث أخلاقيات الواجب التي ترقى بالفاعل إلى مستوى العقلانية التي تحرّره من قيود الرغبة والهوى، وتجعله يتصرف وفق ما ينبغي أن يكون عليه، ككائن عقلاني، بعيدا عن كل ما يُسقطه في متاهة المنفعة والغائية التي تجعله دائما أسير ما يرغب فيه، وما يتوق إليه. هكذا "سيأخذ الواجب الأخلاقي صبغة خاصة في ميادين الطب والبيولوجيا، حيث لن يبقى واجبا عاما نظريا مبهما، بل سيصبح هو واجب الطبيب والباحث اتجاه الإنسانية، وواجب العالم الذي يجري التجارب البيولوجية اتجاه الأشخاص الذين يجري عليهم تجاربه، وواجب الطبيب نحو المريض الذي يعالجه"[2]. وتماشيا مع هذا الطرح، يمكن القول بالإرادة الخيّرة باعتبارها الخير الوحيد والمطلق الذي يمكن الإيمان به. "فمن كل ما يمكن تصوره في العالم بل وخارج العالم بعامة، ليس ثمة ما يمكن اعتباره خيرا بدون حدود أو قيود إلا الإرادة الخيرة". هذا ما يقوله كانط في مدخل كتابه ميتافيزيقا الأخلاق، إيمانا منه أنّ كل الخيرات مهما كانت، لا يمكنها أن ترقى إلى مستوى الخير في ذاته. فبمثل ما قد تستخدم للخير، قد تستخدم للشر كذلك.

من هذا المنطلق، يمكننا الكلام عن أخلاقيات الواجب التي تحتّم على الطبيب والعالم، التعامل مع الشخص المريض باعتباره غاية في حد ذاته وليس مجرد وسيلة من أجل غاية أكبر تتجاوزه وتتجاوز إنسانيته وكرامته. إنّ الأمر هنا أصبح يتعلق بقدسية الإنسان واحترام أبجديات الحياة البشرية التي لا يمكن تحويرها، أو التلاعب بها. وفي هذه النقطة، يمكننا استحضار المتن الكانطي من خلال الأوامر المطلقة غير المشروطة، التي

[1]- عمر بوفتاس، مرجع سابق، ص.34.
[2]- المرجع ذاته ، ص.39.

تؤكد في مضمونها على ضرورة احترام الشخص الإنساني، وعدم تجاوزه إلى ما هو أبعد منه. وخاصة فيما يتعلق بالأمر المطلق الذي ينص في مضمونه على ما يلي: "افعل بحيث تعامل الإنسانية في شخصك، وفي شخص كل إنسان سواك، بوصفها دائما وفي نفس الوقت كغاية في ذاتها، ولا تعاملها أبدا كما لو كانت مجرد وسيلة"[1]. فنحن هنا إزاء آمر مطلق، غير مربوط بغاية أو هدف، من خلاله يمكن تقييم الفعل أو السلوك اتجاه من نتعامل معهم. بالعكس من ذلك إذن، يجب التأكيد على الشخص الإنساني كغاية في حد ذاته، وليس مجرد وسيلة لبلوغ غايات أخرى. من هذا المنظور، يمكننا الكلام عن المجالات العلمية والطبية، باعتبارها مجالات تضع في أولوياتها قدسية الحياة الإنسانية، واحترام كرامة الشخص التي لا يمكن أن تنتهك مهما كانت النتائج التي تنجر عن الفعل أو السلوك. حتى إذا تكلمنا هنا عن المجالات البيو–طبية، أمكننا القول بعدم تغليب جانب البحث العلمي، على الجانب العلاجي للشخص الذي يتألم ويتضرر. والمقصود هنا، هو الغاية النهائية التي وجد من أجلها الطبيب أو العالم، ألا وهي الشخص الذي يكون بحاجة إلى العلاج، مع الحفاظ على كرامته واحترامها بالشكل الذي يضمن له وجوده كإنسان. "فالخطر كما يقول بول ريكور، هو أن يتحول مركز الثقل من المهارة إلى المعرفة ومن علاج الشخص إلى السيطرة على موضوع المختبر. وبإمكاننا منذ الآن كما يقول، أن نسمي إنصافا ذلك التوازن المنشود بين المعرفة والمهارة، بين العلوم البيولوجية والطبية وبين الفعل العلاجي"[2].

وعلى هذا الأساس، لا يجب النظر أو التعامل مع الشخص المريض كموضوع دراسة أو بحث علمي، مثلما يقع في بعض الأحيان من خلال التجارب العلمية والطبية، التي يكون الهدف منها إحراز نتائج قد لا تكون في صالح الشخص المريض. من هنا الكلام عن "واجب الطبيب أو العالم، الذي لا يجب أن ينحصر في العلاج وفعل ما يُعتقد أنّه الأحسن بالنسبة للمريض، بل هو أساسا احتراما لهذا الأخير كإنسان وكشخص يتمتع بكامل حقوقه التي تضمّنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتي يوجد على رأسها حقه في تقرير مصيره من خلال ما يُعرف بالموافقة الواعية Consentement éclairé ، ثم صيانة كرامة الإنسان بحيث لا يكون عرضة للتشييء ولا للامتهان أو الاستغلال"[3]. إنّ القول بالموافقة الواعية للشخص المريض، هو في حقيقته تأكيد على حريته واسقلاليته، بعيدا عن كل ما يجعل منه موضوع بحث أو تجربة. وفي هذا

[1]- إيمانويل كانط، تأسيس ميتافيزيقا الأخلاق، تر: د. عبد الغفار مكاوي، منشورات الجمل، كولونيا، ألمانيا، ط1، 2002، ص.ص.109/108.

[2]- بول ريكور، العادل (الجزء الثاني)، مرجع سابق، ص.582.

[3]- عمر بوفتاس، مرجع سابق، ص.39.

تأكيد كذلك على رفع صفة القصور والتبعية التي تجعله تحت تصرف الغير. فحرية الشخص من خلال الموافقة الواعية، هي في حقيقتها رفض للسلطة الأبوية للطبيب، وجعل المريض طرفا أساسيا ومهما في العملية العلاجية.

نص المحاضرة الرابعة.

De la relation de soigner, on peut dire, d'une part, qu'elle doit rester conforme à des règles et à des codes ; d'autre part, qu'elle n'est pas libre de sa fin. Elle est orientée vers le bien du patient (absence de souffrance, recherche d'un bien-être objectif, conformité à ses valeurs).

Mais ces deux dimensions ne sont pas tout. Il ya aussi un faisceau d'exigences multiples, pas toujours compatibles entre elle et qui demandent à être pondérées les unes par rapport aux autres. Face a un être malade, de corps ou d'esprit, l'exigence la plus immédiate et la forte et le soulagement de la souffrance. Mais ce n'est pas la seule. Elle s'articule à plusieurs autres impératifs. Il ya la visée du mieux être, ou de son moindre malaise, voir de sa guérison (qui ne peut pas toujours s'obtenir sans la souffrance du malade).

Il ya aussi l'exigence de prendre en compte la spécificité et les valeurs de la personne malade. Après tout, il ne s'agit pas seulement de soigner un malade, mais de soigner ce malade. De plus, il est impossible de ne pas prendre en considération les couts pour la société, pour les autres malades (dans un système de ressources rares). Enfin, il serait irréaliste de ne pas tenir compte de ce que peut le ou les soignants, de leurs limites de connaissances, de compassion, d'énergie ou de temps. Le soignant non plus n'est pas un automate, il n'est pas sans personnalité ni valeurs.

Monique Canto-Sperber et Ruwen Ogien, **La philosophie morale**,**P**.**U**.**F**, **Paris**, **2004**,**p**.**121**.

المحاضرة الخامسة (حصتين)

أزمة العلم والفلسفة.

مقدمة.

لا شك أنّ الحديث عن أزمة الفلسفة والعلم خصوصا في الحقبة المعاصرة، هو في حقيقته حديث عن تلك الهوة السحيقة الموجودة بين مجالين، لطالما كانا سندا لبعضهما البعض عبر التاريخ. إنّ عبارة "الفلسفة أم العلوم"، التي وسمت تاريخ الفكر الفلسفي لمدة طويلة من الزمن، تعبّر بجلاء عن انضواء مختلف النظريات العلمية، تحت راية الفلسفة التي لم تتوانى في مدّ هذه النظريات بما يكفيها للخروج من حالة السكون والاكتفاء بما يخدم اللحظة الآنية، إلى حالة من الحركة والتغير، وتوسيع النظر إلى الأمور بما يكفي للتطور وعدم الاكتفاء بما هو موجود. هكذا كانت الفلسفة على الدوام تمارس مهمتها باعتبارها المحرض على التفكير، وإعمال النظر في كل ما يتوصل إليه العلم، عبر المساءلة المستمرة والمزعجة، التي ترفض القبول والإذعان، ولا تعترف إلا بالتجاوز الذي يوصل إلى رحابة الفكر وسعة الأفق، وعدم الارتكان إلى الجواب المطلق الذي من شأنه الحد من رغبة البحث والاكتشاف. فالأسئلة في الفلسفة كما يرى الفيلسوف الألماني (كارل ياسبرس) أهم من الأجوبة، بحيث أنّ كل جواب سيتحول إلى سؤال جديد. وبهذا تغدو "الفلسفة مزعجة. ومصدر الإزعاج فيها أنّها تبدأ بالسؤال..أمّا الجواب الذي لا يثير سؤالا جديدا فهي لا تحفل به. والسر في قدرة الفلسفة على طرح أسئلة جديدة، كلما اقتضى الأمر ذلك، هو أنّها تعمد باستمرار إلى إعادة التعرف على نفسها كلما شعرت بأنّ مهمة جديدة تنتظرها"[1].

وإلى جانب هذه المهمة الموكلة للفلسفة في تحريضها للفكر، ومساءلتها لكل النتائج التي يتوصل إليها العلم بهدف تحقيق الكمال، فقد كانت لها مهمة أخرى لا تقل أهمية، بحرصها الدائم على مراقبة النتائج العلمية وآثارها السلبية على الإنسان، وذلك من خلال مبحث القيم الذي يهتم بما ينبغي أن يكون عليه السلوك الإنساني، خصوصا فيما يتعلق بشطره الخاص بالأخلاق عامة وأخلاقيات العلم خاصة، التي كانت بمثابة البوصلة التي توجّه العلماء في بحوثهم وممارساتهم، وتحدد لهم القواعد والمعايير التي يجب التقيد بها وهم يمارسون أعمالهم. السؤال المطروح إذن، فيما تتمثل مظاهر الأزمة بين الفلسفة والعلم خصوصا في ظل التطورات العلمية المتسارعة التي تشهدها الحقبة المعاصرة؟

[1]- محمد عابد الجابري، مرجع سابق، ص.09.

1-الفكر الفلسفي وتحديات العلم.

فتوحات علمية كبيرة، وتطورات تكنولوجية متسارعة في شتى المجالات، تصدعات وانقلابات على مستوى القيم والثوابت، فقدان وكسوف للمعنى، انهيار لمفهوم المتعالي...هذا ما يمكن لإنسان الحقبة المعاصرة أن يقوله إذا ما وُجّه له السؤال: ما هي السمات الأساسية التي ميّزت المجتمع الإنساني المعاصر؟

هذه العبارات ولا شك، تعبّر في مضمونها عن وضعية حرجة أضحى يواجهها الفكر الفلسفي في الحقبة المعاصرة، باعتبار التحديات الكبيرة التي فرضتها التطورات العلمية والتكنولوجية، والتي أبانت في عمقها عن راهنية المواضيع والإشكاليات المطروحة، التي تفرض على الفكر الفلسفي فحصها وإعادة النظر في مضمونها. وبمعنى آخر، فإنّ الفكر الفلسفي يجد نفسه مجبرا على مسايرة هذه التطورات، حتى لا يقع في خانة الجمود والركود الذي يجعل منه عاجزا عن مواكبة ما يحدث في العالم. وهنا يمكن القول "أنّ ما تمر به الفلسفة في بعض الفترات الخاصة من أزمات يكون في جل الأحيان تعبيرا عن عجز الفكر الفلسفي عن ملاحقة التطور السريع للواقع، وعن فهم واستيعاب ما يُستجد من اكتشافات في ميادين العلم...فقد غدا جليا أنّ التحولات العالمية المتسارعة، والوتيرة السريعة التي يخطو بها التقدم العلمي والتكنولوجي في الفترة الراهنة، وسقوط النظرية الشيوعية وانهيار أغلبية الدول التي كانت تؤمن بها؛ إنّ جميع هذه العوامل الحاسمة بدأت تطرح على الفكر الإنساني بإلحاح مسألة إعادة النظر في كثير من قيمه العلمية والأخلاقية والسياسية التي سادت حتى الآن"[1]. فلا بد من القول أنّ العالم اليوم، قد غدا بوجه مغاير لما كان عليه من قبل، حيث الإنجازات التقنو-علمية التي أفرزت نمطا جديدا في التعامل مع أبجديات الحياة التي كانت في جملتها تتلاءم مع مصالح الإنسان والمحيط الذي يعيش فيه، وذلك بتسخير كل الانجازات والاكتشافات العلمية والممارسات التقنية، لصالحه بهدف تحقيق سعادته بمفهومها البسيط الذي يتلاءم مع بساطة متطلباته وبراءتها. "فالعالم اليوم لم يعد كما كان عليه بقواه وموارده وأدواته وأنظمته وعلاقاته وأفكاره، وإنّما يعاد تجميعه وتركيبه على نحو جديد ومغاير، وبصورة لا سابق لها، مخالفة لكل التوقعات. وكل ذلك بفعل الثورة التقنية واللغة الرقمية والقنبلة الإعلامية والاقتصاد المعرفي...الأمر الذي يجعل البشرية تنخرط في موجة جديدة من الحداثة، بقدر ما يتشكل مجتمع جديد، ونظام للحياة والعمل جديد"[2].

---

[1]- عبد الرزاق الدواي، مرجع سابق، ص.13.

[2]- علي حرب، أزمنة الحداثة الفائقة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2005، ص.44.

معطيات جديدة إذن، ومؤشرات يتأكد من خلالها ولوج المجتمع الإنساني مرحلة غير معهودة بسبب التطورات العلمية والتكنولوجية، التي لم تعد تكتفي في نتائجها بتحصيل الإيجابي للإنسان، بل تجاوزت ذلك إلى خلق وضع من القلق والخوف من الآثار السلبية التي قد يتسبب فيه العلم. من هنا اندغام السلبي والإيجابي، والنافع والضار في تحصيل النتائج التي انجرت عن التطبيقات التقنو-علمية في الحقبة المعاصرة. "فما كشفه الحدث بالدرجة الأولى هو هشاشة الوضع البشري مع الدخول في القرن الواحد والعشرين. فبالرغم ممّا أنجز من تقدم علمي هائل وما تحقق من معجزات تقنية، وربما بسبب ذلك تحصد البشرية عنفا لا سابق له من حيث الكم والنوع. ممّا يعني تبخّر الآمال والوعود ببناء عالم مستقر تسوده قيم السلام والتضامن والعدالة، أو على الأقل بالعيش في معمورة تكون أقل اضطرابا وعنفا وتمزقا"[1].

إنّ النتائج السلبية للتطورات العلمية، والممارسات اللاعقلانية للتقنية في الحقبة المعاصرة، قد أبانت بشكل لا يترك مجالا للشك عن الوجه المضمر والمبطن، للشعارات المنادية بتحرير الإنسان، وتسخير كل ما يوجد في الطبيعة لصالحه. كما أبانت كذلك عن التناقضات التي يحتويها العلم في مضامينه، من خلال الآثار اللاإنسانية التي تسبب بها العلم. هكذا "بات العلم اليوم يُطرح بشقين أساسيين، فهو ينتج معارف جديدة تزيد في معرفتنا بالعالم وتمدنا بالمقدرات الهائلة لتنمية حيواتنا وتطويرها، لكنّه في الوقت نفسه يطوّر قدرات هائلة للموت، من قبيل الموت النووي، بحكم الانتشار الذي تعرفه أسلحة الدمار الشامل، والتراجع الإنساني في حال تواصل تدهور المحيط الحيوي الناجم عن تنميتنا"[2].

فبعيدا عن كل نظرة تشاؤمية، يمكن القول أنّ النتائج جاءت مخالفة للتوقعات، وأنّ الآمال التي عقدها الإنسان سرعان ما تبخرت، واستحالت إلى واقع لا يمكن الوثوق به. ولا شك أنّ الأمثلة على ما أصاب المجتمع الإنساني من خيبات وفشل جرّاء ما خلّفته التطورات العلمية والتكنولوجية، كثيرة ومتعددة بعدد المجالات والتخصصات التي كانت تهتم بها. ولنا في مثال (هيروشيما) ما يثبت ذلك، حيث القنبلة الذرية التي أبادت شعبا، وأثبتت قدرتها الهائلة على الإفصاح عن الجانب الخفي للعلم حين استخدامه في استقلال تام عن الوعي القيمي والأخلاقي. "وهذا كما يرى (هانز يوناس/ Hans jonas) ما يجعلنا على وعي بأنّ التقدم العلمي بقدر ما يُنتج ويزيد في إمكانية الربح والنجاح، بقدر ما يزيد من احتمالات الموت والخضوع. فمنذ واقعة (هيروشيما) أصبحنا نعرف أنّ الطاقة الذرية هي بمثابة انتحار بالنسبة للإنسانية"[3].

---

[1]- المرجع ذاته، ص.107.

[2]- إدغار موران، هل نسير إلى الهاوية، تر: عبد الرحيم حزل، أفريقيا الشرق، المغرب، ط1، 2012، ص.26.

[3]Hans jonas, op.cit, p.17.

كما لا يمكننا التغاضي كذلك عن التجاوزات التي حدثت في مجالات علوم الصحة والحياة، حيث الآثار السلبية التي نجمت عن الممارسات اللاإنسانية في حقول الطب والبيولوجيا، والتي أبانت كذلك عن قدرة العلم على إلحاق الضرر بالكائن الإنساني، بمثل ما يقدم له حلولا لمشاكله الصحية. وكمثال على ذلك يمكننا الكلام هنا عن "الاستنسال، وكراء الأرحام، والاحتضان في الأنابيب، باعتبارها تجارب علمية تخلخل علاقات الأبوة والأمومة والأخوة...وما يترتب عنها من مشاكل في المصاهرة والإرث والاسم العائلي. إنّها تزلزل كل البنيات الأولية للقرابة التي عرفتها المجتمعات البشرية إلى حد الآن، أي تعيد طرح العلاقات البشرية الأساسية في أوجهها البيولوجية والقانونية والأخلاقية"[1]. وهذا طبعا ليس إلا مثالا بسيطا من أمثلة عديدة تخص الجانب السلبي للممارسات البيو-تقنية في مجال العلوم الطبية والبيولوجية. وبالإضافة إلى كل ذلك، لا بد من الإشارة إلى الأزمة الإيكولوجية التي طالت كوكب الأرض، حيث الإخلال والاستغلال اللاعقلاني للموارد الطبيعية، وعمل الإنسان على تدمير مكان إقامته (الأرض) من حيث لا يدري، حتى "وجد نفسه اليوم أمام تحد جديد: حالة حرب ضد البيئة. وقد توسّع مفهوم الأمان وعدمه ليشمل مجمل شروط الوجود البشري، حتى أصبح الأمن اليوم أمن بيئي وصحي واجتماعي وثقافي وإنساني، بقدر ما هو أمن سياسي"[2].

هكذا يجد الإنسان المعاصر نفسه إزاء تحديات كبيرة، تفرض عليه إعادة النظر في الكثير من القضايا والإشكاليات التي باتت تُطرح اليوم، بوجه جديد وبشكل معقد، وهي قضايا تمس بالدرجة الأولى الوجود الإنساني في عمقة. ولا شك أنّ الفلسفة اليوم قد أضحت مدعوة وبإلحاح إلى التدخل من أجل توضيح الرؤى، وتقديم الحلول للمشاكل التي باتت تُطرح جراء الاستخدام اللاعقلاني للعلم والتكنولوجيا في شتى المجالات. "فقد أصبح من الضروري كما تقول (يمنى طريف الخولي) الالتجاء إلى الفلسفة، لتضيء السبل إلى اتخاذ المعيار والقرار في مواقف علمية شائكة خلقيا، بدءا من تداخل حصائل البحث العلمي مع مصالح العالم الشخصية وانتهاءا بتداخلها مع مقتضيات الأمن القومي، مرورا بتداخلها مع قدسية الحياة وحقوق الإنسان وكرامته، بالتجريب على البشر وعلى الحيوانات، أو بانتهاكات البيئة، وبالتطبيقات الراهنة بالغة الخطورة للعلوم البيولوجية والوراثة وفضاء المعلومات المفتوح"[3].

2-الفلسفة وسؤال الراهن.

---

[1]- محمد سبيلا، الثورات العلمية التقنية الكبرى وتخومها الفلسفية والأخلاقية، ضمن مجلة مدارات فلسفية، العدد:16، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، 2008، ص.52.

[2]- جيروم بندي، العقد الطبيعي والتنمية في القرن الواحد والعشرين، ضمن المؤلف الجماعي: القيم إلى أين؟ مرجع سابق، ص.303.

[3]- دفيد ب. رزنيك، مرجع سابق، ص.ص.8/7.

لا شك أنّ الإشكال الذي بات يُطرح اليوم وبإلحاح شديد، يتمثل في جدوى التفكير الفلسفي وأهميته، خصوصا في ظل الاهتمام المتزايد بما أحرزته الانجازات التقنو-علمية من تطورات وعلاقتها بالواقع. وهو إشكال يحمل في مضمونه تشكيك في أهمية الفلسفة وفائدتها، لكنه في الوقت ذاته يثبت هذه الأهمية عبر الحضور القوي للتساؤل الفلسفي حول القضايا والإشكاليات الجديدة التي أصبحت تُطرح اليوم جراء النتائج التي أفرزتها التطورات العلمية والتكنولوجية. السؤال إذن، ما أهمية التفكير الفلسفي في ظل التطورات العلمية والتكنولوجية التي يعرفها المجتمع الإنساني المعاصر؟

لتكن بدايتنا هنا بعنوان لكتاب وضعه (دومنيك لوكور) على شكل سؤال مفاده: "فيما تفيد الفلسفة إذن؟" سؤال يحاول من خلاله هذا المفكر أن يقدم إجابات واضحة تبين في متونها أهمية الفلسفة وحضورها القوي في شتى مجالات الفكر، عبر السؤال والنقد الذي لا ينتهي إلا بسؤال جديد، وذلك بهدف تقديم حلول مستعجلة لمشاكل معقدة وجد مستعصية أصبحت تُطرح اليوم بشكل لم يعهده الفكر الإنساني من قبل. "فالفلسفة ربما لم تثر من الاهتمام منذ نصف قرن من الزمان مثلما تثيره اليوم، فنحن نرى أطباء وحقوقيون مثلا، يلتفتون نحوها لمحاولة توضيح المسائل المتعلقة بالأدبيات، والأخلاقيات والسياسة التي طرحتها الهندسة الوراثية، والفيزيائيون- الفلكيون والكيميائيون- البيولوجيون، بإعادة اكتشافهم لمشكلات تهم الأصل (أصل الكون، أصل الحياة) يدركون أصلها ومداها الفلسفيين"[1].

فالسؤال عن جدوى الفلسفة وأهميتها ولا شك، هو في حد ذاته إحياءا لها وتأصيلا لوجود جديد لها يتماشى وراهنية المواضيع التي تُطرح اليوم، وتقع في صميم اهتمام الوعي الإنساني باعتبارها مواضيع ذات صلة بالجانب الوجودي للإنسان. إنّ السؤال قد بات يُطرح اليوم بدافع الرغبة والبحث عن إعادة النظر في إشكاليات لم يألفها المجتمع الإنساني من قبل، سواء على المستوى الأخلاقي أو السياسي أو القانوني، وحتى على المستوى الإيكولوجي من خلال الأزمة البيئية التي باتت تتهدّد الوسط الذي نحيا فيه.

يمكن القول أنّ تأثير النظرية العلمية وسطوتها على عقول الناس في الحقبة المعاصرة، قد كان له صدى كبيرا وتأثيرا عميقا وصل إلى درجة الهوس بما تحقق من تطورات وإنجازات، جعلت الناس يعتقدون بالعلم ولا شيء غيره. هكذا "سيتم الإعلان من قبل الحداثيين منذ بداية القرن العشرين، بأنّ نمط التفكير الذي يسمى في الغرب ب(الفلسفة) قد لا يعود متطابقا مع متطلبات العالم الراهن، وأنّه قد يكون متجاوزا، منتهيا، بل ضارا، وأنّه قد يكون هناك استعجال في جميع الحالات للتخلص منه. وقد قامت أقوى هذه الخطابات باسم

[1]- دومنيك لوكور، مرجع سابق، ص.09.

مثل أعلى معين عن العلم، واستولت على شعار فلسفة معينة —التي هي الوضعية– لتوجيهه ضد الفلسفة ذاتها"[1]. لا يمكن إنكار ما حققه العلم من إنجازات في الحقبة المعاصرة، إنجازات أسهمت وبشكل واضح في تقديم الكثير من الحلول للمشاكل المستعصية التي عانى منها الإنسان في جميع المجالات، لكن بالمقابل كان هناك ما يُفسد حياته، ويجعله عرضة لتجاوزات خطيرة مسّت حقوقه وكرامته، وأثّرت سلبا على إنسانيته، فكان الضرر لتلك الإنجازات العلمية موازيا للنافع لها.

نص المحاضرة الخامسة.

[1]- المرجع ذاته، ص.36.

...ثم تأتي تطبيقات البيولوجيا الجزيئية تحت أشكال (الهندسة الوراثية) لتزيد المسألة تعقيدا وخطورة. والمشكلات الأخلاقية التي تثيرها تعرف اليوم نقاشا وحادا. لنترك جانبا تلك التي تنكشف في النهاية أنّها مسائل سياسية دقيقة، مثل سوق الأعضاء الفاضح المنظم من الجنوب إلى الشمال والذي يُعيد إقامة نوع من العبودية بالتفصيل، نرى فيها الأكثر شبابا من بين الأكثر فقرا يُرغمهم البؤس على بيع أجسادهم في شكل قطع غيار لفائدة الأكثر شيخوخة من بين الأكثر غنى وثراء. أمّا المشكلات الأخرى، فإنّها تمس كلّها الإنجاب، ووضع الجنين البشري (هل هو شخص؟ شخص محتمل؟ احتمالية شخص؟ ابتداء من أي لحظة؟)، وأنماط الانتساب وبنيات القرابة...فالفرد، والشخص والتطور، تظهر كمفاهيم لم ينقطع الحجاج الفلسفي عن الاشتغال عليها وإعادة الاشتغال عليها منذ ألفي عام، بنقلها من العلم إلى القانون والسياسة، وتحت النظر المقطب القلق لرجال اللاهوت. إنّ هناك اليوم مجالا لإعادة التفكير في كل شيء.

من هذه الإشارات السريعة، يمكن أن نستخلص فكرة عن الفلسفة: إنّها فن طرح الأسئلة في كل ميدان للمعرفة والعمل في منظور اللامتناهي الذي تفتحه لها الحركة ذاتها للتفكير العلمي. إنّها نمط من الحجاج يجب في كل حالة، أن يسمح للكائنات البشرية بأن تُدخل في الاعتبار كلية التفكير، وبالتالي مقاربة كل المشكلات حسب منظور الكونية.

دومنيك لوكور، فيم تفيد الفلسفة إذن؟ ص.ص.42/41.

المحاضرة السادسة. (حصتين)

أخلاقيات العلم ومستقبل الإنسان.

عصر العلم وأزمة الأخلاق.

يمكن القول أنّ فلسفة الأخلاق تعتبر من الفلسفات الأكثر مركزية وحضورا في العصر المعاصر. ولا شك أنّ العودة إلى هذه الفلسفة في الحقبة المعاصرة له ما يبرره، خصوصا إذا قلنا بالأزمة الروحية والقيمية الحادة التي أضحى يعيشها المجتمع الإنساني المعاصر. أزمة أبانت عن هشاشة الوضع الإنساني، وقدرة الإنسان على الانتحار من حيث لا يدري. إنسان نظّر وأسّس لمنطق السيطرة على الطبيعة، كما أسّس لمركزيته، عبر الاعتماد على مبادئ العقلانية والذاتية وأولوية العملي والحرية. وهي المبادئ الأساسية التي وسمت عصر الحداثة الذي كان بمثابة ثورة على كل قديم وعتيق. هكذا سيلج الإنسان المعاصر عصر العلم بعقلانية يكون مقصدها ترويض العالم وتكميمه، ولا تعترف في نتائجها إلّا بما يحقق منفعة وسعادة (هنا والآن)، بعيدا عن كل ما يحول بين الذات والعالم الذي غدا موضوع تمثّل لها باعتبار سلطتها على كل الأشياء. ولا شك "أنّ أول مقياس نفعي وضعته الذات الحديثة، وهي تقيم عالمها بكل مكوناته، هو السيطرة على الطبيعة وسيادة نزعة براغماتية تستهدف تحقيق كل ما يخدم السعادة البشرية كقيمة. وقد كان العلم أحد أدوات هذه السيطرة. وبالفعل لم تكن العلوم الحديثة مجرد قطاعات معرفية متخصصة في بناء مختلف الظواهر وتمثلها فقط، بل كانت فوق ذلك تعبيرا عن سلطة تقنية للمعرفة يسميها (هيدجر)، سلطة المنهج"[1]. السؤال المطروح هنا، هل حقق العلم فعلا للإنسان ما كان يحلم به ويتوق إليه؟ وهل استطاع الإنسان من خلال إنجازاته العلمية والتكنولوجية أن يحقق رفاهيته ويتجاوز كل المعيقات التي تحول بينه وبين سعادته؟

لا شك أنّ ما تحقق من إنجازات علمية في الحقبة المعاصرة، يعتبر دليلا على قدرة الإنسان الفائقة في تغيير أبجديات الحياة وأساليبها. كما أثبتت هذه الإنجازات لامحدودية الفعل والتفكير الإنساني عبر اختراقه جميع المجالات التي تهم حياة الإنسان وتُسهم في تحقيق سعاته. إنّ إيجابيات العلم في الحقبة المعاصرة ليست بحاجة إلى التدليل والبرهنة، وبدون مبالغة، يمكن القول أنّ ما تحقق من إنجازات واكتشافات في هذه الفترة، يفوق بكثير ما تحقق خلال قرون مضت. إنّه عصر العلم بامتياز، في خضمه أصبح المستحيل ممكنا، والمأمول

[1]- عبد الحق منصف، الأخلاق والسياسة (كانط في مواجهة الحداثة)، أفريقيا الشرق، المغرب، ط1، 2010، ص.39.

واقعا ملموسا. ولا أحد يمكنه أن ينكر ما قدّمته الانجازات العلمية للإنسان من وسائل أسهمت وبشكل كبير في الارتقاء به إلى مستوى الرفاه والكمال.

لكن موازاة مع هذه التطورات العلمية والتكنولوجية، كان هناك تعثر قيمي كبير جعل المجتمع الإنساني المعاصر يواجه أزمات ومشاكل أخلاقية لم يعهدها أي مجتمع من قبل. وهنا يمكن القول "أنّ الزمنية الحديثة قد تميّزت بثنائية فارقة، فقد خصّت الإنسان بتطور مادي مذهل وتراجع أخلاقي مذهل، ومع بداية القرن الواحد والعشرين تزداد هذه الثنائية تشققا في حاضر إنساني يحيط به انهيار مرجعي لسلم القيم، كما تقيده المصلحة التي تمثل غائية تهيمن على كل فعل أكان فرديا أو جماعيا"[1]. هكذا نجد المجتمع الإنساني المعاصر، يعيش وسط أزمة قيمية ترتسم معالمها واضحة في أفق يحمل في مضامينه تناقضات خطيرة عجّلت بميلاد عدمية تلاشت فيها كل معاني الحياة الحقة، كما غيّرت من قواعد وأسس العلاقات الإنسانية وسلبت منها روحها، لتحولها إلى علاقات جافة تفتقر إلى مفهوم الإنسان ككائن لا يمكن تصوره إلا من خلال قيمه التي يتمتع بها، والتي هي في حقيقتها عنوانا على إنسانيته. وعلى هذا الأساس يمكن القول "أنّ الحالة الإنسانية الراهنة، أضحت تتميز بالانفصال الكلي عن الجانب الروحاني للإنسان، إذ تحول الإنسان منذ بداية العصور الحديثة من عابد للإله يمدّه بمدد التواصل الروحاني والمقصدية الأخلاقية إلى عابد لذاته ولمصالحه"[2].

فإذا كان العصر المعاصر، هو أغنى عصر على مر التاريخ، بما يعرفه من كثافة للانجازات العلمية والتكنولوجية في شتى المجالات، فإنّه في الوقت نفسه، هو عصر الأزمات والنكبات، من حيث التجاوزات الخطيرة التي بات يعيشها الإنسان المعاصر فيما يخص حقوقه وكرامته وإنسانيته، وكل ذلك بسبب الاستعمال اللاعقلاني للعلم، والممارسات اللاإنسانية للعلماء. "فمن المفارقات الفاضحة أنّ الحضارة الحديثة التي تباهت على سابقاتها بعقلانيتها ومنظومة حقوقها وتقنياتها الجبارة، قد أنتجت في النهاية أصنامها وكوابيسها وأهوالها وكوارثها"[3]. ولا شك أنّ هذه التجاوزات التي حدثت في حق الإنسان وكرامته، وحتى في حق الوسط الذي يعيش فيه، قد أثبتت سلبية الإنسان العلمي عندما يستقل عن المعيار الذي يحدد سلوكه، ويكون فاقدا للبوصلة التي توجهّه. ويمكن القول أنّ فقدان المعيار والقاعدة التي ترسم الحدود للعلماء في ممارساتهم لأعمالهم، هو في حقيقته تعبير عدم جدوى القيم الأخلاقية الكلاسيكية، التي لم تعد تفي بالغرض في مواجهة الإشكاليات المعقدة التي باتت تُطرح اليوم. وقد عبر (هانز يوناس) عن هذه الحالة بقوله: "أنّ

[1]- نورة بوحناش، مرجع سابق، ص.06.
[2]- المرجع ذاته، ص.09.
[3]- علي حرب، مرجع سابق، ص.107.

الأرض الجديدة للممارسة الجماعية التي نحياها اليوم، والتي دخلناها بتكنولوجيا حادّة، لا زالت أرضا عذراء تفتقر إلى نظرية أخلاقية"[1].

لا شك أنّ عذرية الأرض هذه، التي أحال إليها (هانز يوناس)، هي في حقيقتها تعبير عن كسوف للقيم الأخلاقية، في ظل التحديات التي تفرضها التطورات التقنو-علمية، فكانت سلبايتها وأخطارها موازية لإيجابياتها ومنافعها. من هنا ذلك الخوف والقلق والارتياب الذي تعيشه الإنسانية اليوم، خصوصا وأنّ الأمر قد أصبح يتعلق بحقوق الإنسان وكرامته، وحتى بالبيئة التي يعيش في كنفها، والتي أصبحت مهدّدة أكثر من أي وقت مضى. وعلى هذا الأساس كان لا بد من إعادة النظر في الجانب السلبي للمنجزات العلمية والتكنولوجية، والابتعاد عن تلك اللامبالاة اتجاه الأمور، وتحمل المسؤولية كاملة، بغية الحفاظ على إنسانيتنا وعلى البيئة التي نحيا في كنفها. "فإذا كنا نميل كما يقول (جورج أنّاس) غلى ترك العلم يقودنا إلى حيث يريد، فإنّ العلم قد اكتسب من السلطة ما يجعله يقدر على تعريضنا إلى خطر انتحار الجنس البشري، بالقدر الذي يمكنّه تحسين حياتنا. لذا لا يمكننا الاستقالة لمدّة أطول من مسؤوليتنا المشتركة التي تشدّ أواصرنا كأعضاء في نوع واحد"[2]. فالأزمة إذن، هي أزمة أخلاقية بامتياز، تركت المجتمعات الإنسانية المعاصرة، عارية من كل معيار وقاعدة يتحدّد من خلالها ما الذي يجب أن نكون عليه، في ظل التحديات العلمية والتقنية الخطيرة التي يشهدها العصر المعاصر. ولا شك "أنّ فكرة خطورة التقنية أضحت ترتسم في سياق جديد عبر تغيرات كيفية للعمل الإنساني. فالتقانات الجديدة تنجب زيادة قدرات الإنسان زيادة ضخمة. وقد أصبح هو ذاته فاعل تقنياته وموضوعها مع. وقد أصبح الوضع مشبعا بالأخطار الجسام لدرجة أن الإنسان ينزع إلى التجريب والتجديد، لا في قطاع خارج عنه، بل في قلب الكيان الإنساني ذاته[3]. والحالة هذه، فقد أصبح لزاما التأسيس لنظرية أخلاقية تتماشى في مضمونها، والتطورات العلمية والتكنولوجية، وتعمل على الحد من التجاوزات التي تسبب فيها العلم، ورسم الحدود التي يجب أن يقف عندها العلماء وهم يقومون بأبحاثهم، وتذكيرهم بأنّ الأولوية تكون للإنسان، باعتبار قدسيته وكرامته التي يتمتع بها. فنحن مدعوون كما يرى (هانز يوناس) "إلى وجوب إحداث تغيير وتجديد على المستوى

---

[1]-Hans Jonas, op.cit, p.p.15/16.

[2]- جورج أنّاس، الجينات وتصرفات الفرد (العنصرية والإبادة الجينية)، ضمن المؤلف الجماعي: القيم إلى أين؟ مرجع سابق، ص.429.

[3]- جاكلين روس، مرجع سابق، ص.18.

الأخلاقي يتماشى والتغيير الذي حدث على مستوى الأفعال الإنسانية تحت تأثير سلطة وقوة التكنولوجيا"[1].

2–سؤال العلم وميلاد الأخلاقيات الجديدة.

لا شك أنّ الكلام عن الأخلاقيات الجديدة في عصر العلم، هو في حقيقته دعوة إلى إعادة النظر في الإشكاليات المعقدة التي أصبح يواجهها الإنسان جراء النتائج السلبية للتطورات التقنو–علمية. وعلى هذا الأساس، كانت الدعوة الملحة للعلماء والمفكرين واستعجالهم في النداء لخلق تفكير قيمي وأخلاقي جديد، يتماشى والوضعية الحرجة التي بات يعيشها المجتمع الإنساني المعاصر. "فكل شيء اليوم ينقلب إلى تهديد ويدعو إلى صياغة طريفة لأخلاق نظرية: سواء في ذلك التقنيات الحياتية أو الطاقة النووية أو تقنيات الاتصال. وعندما يهدد خطر العلم الإنسان، وتكون التفاؤلات القديمة عتيقة أو بالية، وندرك أنّ العلم يحقق أحيانا أعظم الشرور، فكيف لا تستلزم هذه الأخطار القاتلة أخلاقا نظرية جديدة، إجرائية ومنيرة في السياق المعاصر؟"[2]. إنّ الأمر هنا يتعلق بتجاوز تلك الهوة التي تفصل بين الوجود والقيمة بصورة عامة، أو بين ما هو كائن وما ينبغي أن يكون، خصوصا عندما تتسبب تلك الهوة في إحداث فراغ قيمي كبير يضع الإنسان المعاصر وجها لوجه إزاء أزمة أخلاقية حادة.

وإذ نتكلم في هذا المقام عن تحديد الأخلاق، إنّما نحاول أن نتطرق إلى أهم النظريات الأخلاقية التي كان يهدف من خلالها المفكرين إلى الحد من التجاوزات الخطيرة الناتجة عن الاستعمال اللاعقلاني للعلم والتكنولوجيا، التي مسّت إنسانية الإنسان وكرامته، كما مست كذلك الوسط الطبيعي الذي يعيش فيه. وعلى هذا الأساس كان لا بد من التفكير في معايير جديدة تتحكم في السلوك والفعل الإنسانيين، وتحديد ما الذي يجب أن يكون عليه العلماء وهم يقومون بأبحاثهم. هذه المعايير لا بد أن تتماشى في مضمونها مع حجم التطورات العلمية والتكنولوجية، وأن تكون مواكبة للتغير الذي حدث على مستوى الأفعال والسلوكات. "فباعتبار التطور الذي عرفته قدراتنا كما يقول (هانز يوناس)، فإنّ ماهية الفعل الإنساني قد تغيّرت كذلك. وبما أنّ الأخلاق تهتم بالفعل، فقد كان من الضروري أن يكون هناك تغيير في الأخلاق، ليس فقط على مستوى ظهور موضوعات جديدة وسّعت من مجال الممارسة، بل أكثر من ذلك وبمعنى

[1]-Hans Jonas, Essais philosophiques –Du credo ancien a l'homme technologique, trad, Danielle lories, Damien Bazin et autres, Coordination, Olivier Depré, Librairie philosophique j. vrin, Paris, 2013, p.25.

[2]- جاكلين روس، مرجع سابق، ص.18.

أعمق، فإنّ الطبيعة النوعية المستحدثة لبعض أفعالنا أبرزت بعدا جديدا تماما لمعنى الأخلاق لم يكن منصوصا عليه لا في وجهات نظر، ولا في قوانين الأخلاق الكلاسيكية"[1]. هكذا يمكننا الكلام عن الأخلاقيات التطبيقية التي تهتم "بدراسة المعضلات الأخلاقية، والخيارات، والمعايير في وظائف ومهن ومواقف عينية محدّدة، وكيفية تطبيق النظريات والمفاهيم القيمية في سياقات معينة"[2].

وعلى هذا النحو يمكننا القول بأخلاقيات متعددة، بعدد المجالات التي تُستخدم فيها، حيث نجد أخلاقيات الطب والبيولوجيا، أخلاقيات البيئة، أخلاقيات الاقتصاد، أخلاقيات تكنولوجيا المعلومات، أخلاقيات تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وأخلاقيات السياسة، وحتى أخلاقيات الحرب. إنّ الأمر هنا يتعلق أكثر "بمجموعة من القواعد الأخلاقية العملية التي تسعى لتنظيم الممارسة داخل مختلف ميادين العلم والتكنولوجيا وما يرتبط بها من أنشطة اجتماعية ومهنية. كما تحاول أن تحلّ المشاكل الأخلاقية التي تطرحها تلك الميادين، اعتمادا على ما يتم التوصل إليه بواسطة التداول والتوافق، وعلى المعالجة الأخلاقية للحالات الخاصة والمعقدة أو المستعصية"[3].

وكمثال على هذه الأخلاقيات، يمكن الكلام عن أخلاقيات الطب والبيولوجيا، وكذلك أخلاقيات البيئة. فالأولى قد فرضتها التحديات العلمية والتكنولوجية في مجال علوم الصحة والحياة، حيث المشاكل المعقدة التي عرفها هذا المجال، بأن وضع المجتمع البشري في مآزق وأزمات أخلاقية لم يعهدها أي مجتمع من قبل. وهي المشاكل التي تسبب فيها العلماء والأطباء، لاسيما في تغليبهم لجانب البحث العلمي، الذي يغذّيه الطموح اللامشروع في الوصول إلى الجديد على حساب الإنسان وكرامته. وهنا يمكن الكلام عن إشكالية التجارب على الإنسان، وعلى الإصرار في مواصلة العلاج، وكذلك إشكالية تحسين النسل البشري في مجال الهندسة الوراثية، وإشكالية الاتجار بالأعضاء البشرية. من هنا كانت أخلاقيات الطب والبيولوجيا (البيوإتيقا) بمثابة رد فعل على كل التجاوزات التي حدثت في حق الإنسان باسم العلم. ولهذا السبب نجد "الكثير من الأطباء ينتظرون من هذه الأخلاقيات أن تنير تفكيرهم وعملهم حول الحدود التي ينبغي لهم أن يضعوها لسلطتهم...وذلك بعد اصطدامهم بحالات ضمير غير مسبوقة: كيف يمكن الفصل مثلا بين مصلحة

---

[1]-Hans Jonas, Principe Responsabilité, op.cit, p.p.20/21.

[2]- ديفيد ب –رزنيك، مرجع سابق، ص.36.

[3]- عمر بوفتاس، الأخلاقيات التطبيقية، مساهمة في تجديد الفلسفة العربية/ ضمن المؤلف الجماعي: رهانات الفلسفة العربية المعاصرة، تنسيق: محمد المصباحي، كلية الآداب والعلوم الإنسانيو بالرباط، المغرب، ط1، 2010، ص.234.

المريض والإصرار العلاجي، بين هذه المصلحة ذاتها وقتل رحيم يجازف منطقه بالدفع إلى الانتحار المآزر أو إلى الجريمة المقنعة البسيطة؟"[1].

أمّا فيما يخص الأخلاقيات البيئية، فقد جاءت للحد من الاستخدام اللامعقول للثروات الطبيعية التي أصبحت موضوع استنزاف من قبل الإنسان، كما جاءت من أجل تغيير العلاقة الموجودة بين الطبيعة والإنسان نظرا لحجم الضرر الذي ألحقه هذا الأخير بمكان إقامته (الأرض)، وتذكيره بالمسؤولية التي يجب أن يتحلى بها اتجاه الوسط الطبيعي الذي يأويه، وتجنب اللامبالاة الصارخة اتجاه الأمور، التي زادت في تأزم الوضع والاتجاه به إلى الهاوية. إنّ أزمة الوعي القيمي ولا شك، قد غيرت من طبيعة العلاقة الموجودة بين الإنسان وبيئته، حيث لم يعد ينظر إلى الأرض باعتبارها موطنه الأصل ومكان إقامته، بل أصبحت في نظره مادة للنهب والاستنزاف، ما يهم منها هو تكثيف الثروة، وتحقيق أكبر فائدة ممكنة، ولو على حساب الإخلال بالتوازن والنظام البيئي الذي يضمن استمرار الكوكب الأرضي على قيد الحياة. وعلى هذا الأساس كان لا بد من إعادة النظر في العلاقة مع البيئة، من أجل تجنب كارثة تكون عواقبها وخيمة، "باعتبار أنّ الأمم المسماة متطورة، لم تعد تحارب بعضها بعضا، فقد انقلبت كلها ضد العالم. وهذه الحرب هي حرب عالمية بالمعنى الحرفي للكلمة، لأنّ العالم كلّه بمعنى البشر يفرض خسائر على العالم بمعنى الأشياء. ولهذا علينا أن نبحث عن السلم"[2].

[1]- دومنيك لوكور، مرجع سابق، ص.154.

[2]- Michel Serres, op.cit, p.63.

نص المحاضرة السادسة خاص بمستقبل الإنسان.

Le débat philosophique autour de la question de savoir si la recherche consommatrice d'embryons et le DPI sont recevables, à, jusqu'à aujourd'hui, suivi le sillage du débat sur l'avortement. Ce dernier a conduit, en Allemagne, a une réglementation stipulant que, jusqu'à la douzième semaine, l'interruption de grossesse était tenue comme un fait contraire à la loi sans pour autant qu'elle encoure de peine. Elle est légalement autorisée sur indication médicale touchant la santé de la mère. Comme dans les autres pays, cette question a divisé la population en deux camps. Dans la mesure ou le débat auquel cette question a donné lieu détermine la discussion aujourd'hui en cours, la polarisation entre ceux qui défendent la position pro-choix a focalisé l'attention sur le statut moral de la vie humaine avant la naissance. Le camp conservateur, appelant à une absolue protection de la vie de la cellule germinale fécondée, espère faire échec aux développements de la technologie génétique qu'il redoute. Mais le parallèle suggéré est trompeur. A partir des même convictions normatives fondamentales, les prises de position concernant la question de savoir si le DPI est recevable ne sont nullement analogues à celles qui concernaient la question de l'avortement. Aujourd'hui, le camp libéral de ceux qui, face a la protection de la vie embryonnaire a ses premiers moments, avaient fait une place au droit des femmes a l'autodétermination est divisé. Ceux qui sont guidés par des intuitions déontologiques aimeraient ne pas souscrire sans condition a des attestations utilitaristes qui posent qu'il n'y a pas d'inconvénient a ce qu'on libère la relation instrumentale aux embryons .

La requête du diagnostic préimplantatoire, qui peut permettre de prévenir un avortement éventuel en préconisant que des cellules souches extracorporelles génétiquement déficientes soient rejetées, se distingue de l'avortement sous des aspects significatifs. Dans le refus d'une grossesse non désirée, le droit de la

femme a l'autodétermination entre en conflit avec la nécessité de protéger l'embryon. Dans l'autre cas, la protection de la vie de l'enfant à naître entre en conflit avec l'attitude des parents qui la mettent en balance comme un bien. Ils désirent avoir un enfant, mais ils sont prêts a renoncer a l'implantation si l'embryon ne correspond pas a certains critères de santé. En outre, si les parents se trouvent pris de conflit, *ce n'est pas de manière inattendue* puisque, en permettant qu'on procède a des tests génétiques sur l'embryon, ils se sont accommodés de cet antagonisme dés le départ.

Jurgen Habermas, L'avenir de la nature humaine– vers un eugénisme libéral ?Trad : Christian Bouchindhomme, Edition Gallimard, 2002, p.p.49/50.

قائمة المراجع.

1– إيمانويل كانط، تأسيس ميتافيزيقا الأخلاق، تر: د. عبد الغفار مكاوي، منشورات الجمل، كولونيا، ألمانيا، ط1، 2002.

2– إدغار موران، هل نسير إلى الهاوية؟ تر: عبد الرحيم حزل، أفريقيا الشرق، المغرب، ط1، 2012.

3– بول ريكور، العادل (الجزء الثاني)، تر: عبد العزيز العيادي، منير الكشو وآخرون، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، (بيت الحكمة)، قرطاج، تونس، ط1، 2003.

4– جاكلين روس، الفكر الأخلاقي المعاصر، تر: عادل العوا، عويدات للنشر والطباعة، بيروت، لبنان، ط1، 2001.

5– جياني فاتيمو، جان بودريار وآخرون، القيم إلى أين؟ إدارة: جيروم بندي، تر: زهيدة درويش جبور وجان جبور، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، بيت الحكمة، تونس، ط2، 2005.

6– دفيد ب.رزنيك، أخلاقيات العلم، تر: عبد النور عبد المنعم، سلسلة عالم المعرفة، العدد: 316، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2005.

7– دومنيك لوكور، فيم تفيد الفلسفة إذن؟ من علوم الطبيعة إلى العلوم السياسية، تر: محمد هشام، أفريقيا الشرق، المغرب، 2011.

8– رشيد دحدوح، إبستمولوجيا العلوم الطبية والبيولوجية عند جورج كانغيلام، دار الروافد الثقافية، بيروت، لبنان، ط1، 2013.

9– زياد أحمد سلامة، أطفال الأنابيب بين الشريعة والعلم، الدار العربية ناشرون، الأردن، ط1، 1996.

10– سمية بيدوح، فلسفة الجسد، دار التنوير للطباعة والنشر، تونس، 2009.

11– عبد الرزاق الدواي، حوار الفلسفة والعلم والأخلاق في مطالع الألفية الثالثة، شركة النشر والتوزيع المدارس، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2004.

12– عبد الحق منصف، الأخلاق والسياسة (كانط في مواجهة الحداثة)، أفريقيا الشرق، المغرب، ط1، 2010.

13– عبد الرزاق الدواي، حول إشكالية ميلاد مفهوم جديد، ضمن المؤلف الجماعي: المفاهيم تكونها وسيرورتها، تنسيق: محمد مفتاح ومحمد بوحسن، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، المغرب، ط1، 2000.

14– علي عبود المحمداوي، حسن المصدق وآخرون، البيوإتيقا والمهمة الفلسفية، إشراف: علي عبود المحمداوي، منشورات ضفاف، بيروت، لبنان، ط1، 2014.

15– عمر بوفتاس، البيوإتيقا، الأخلاقيات الجديدة في مواجهة البيوتكنولوجيا، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2011.

16– علي حرب، أزمنة الحداثة الفائقة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2005.

17– غي ديران، البيوإتيقا –الطبيعة، المبادئ، الرهانات، تر: محمد جديدي، جداول للنشر والترجمة والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 2015.

18– كلود دوبرو، الممكن والتكنولوجيات الحيوية، تر: ميشال يوسف، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ط1، 2007.

19– لوك فيري، الإنسان المؤله أو معنى الحياة، تر: محمد هشام، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2002.

20– محمد الجبر، قضايا معاصرة في مشكلات الفكر والأخلاق، منشورات دار علاء الدين، دمشق، سوريا، ط1، 2003.

21– محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط2، 2003.

22– محمود صبحي أحمد ومحمود فهمي زيدان، في فلسفة الطب، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1993.

23– موسى الخلف، العصر الجينومي، سلسلة عالم المعرفة، العدد: 294، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2003.

24– جيل دولوز وفليكس غتاري، ما هي الفلسفة، تر: مطاع الصفدي، مركز الإنماء القومي، بيروت، لبنان، ط2، 1997.

25– ناهدة البقصيمي، الهندسة الوراثية والأخلاق،سلسلة عالم العرفة، العدد:174، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1993.

26– نورة بوحناش، الأخلاق والرهانات الإنسانية، أفريقيا الشرق، المغرب، ط1، 2003.

27– رهانات الفلسفة العربية المعاصرة، مؤلف جماعي، تنسيق: محمد المصباحي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، المغرب، ط1، 2010.

قائمة الدوريات.

1- مجلة مدارات فلسفية، العدد:16، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، المغرب، 2008.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية.

1- Didier Sicard, L'éthique médicale et la bioéthique, p.u.f, Paris, 2009.
2- Hans Jonas, Le principe responsabilité, trad : Jean Greish, Ed. du cerf, 1990.
3- Hans Jonas, Essais philosophiques –Du credo ancien a l'homme technologique, tra, Danielle lories, Damien Bazin et autres, coordination, Olivier Depré, librairie j.vrin, Paris, 2013.
4- Jean Bernard, La bioéthique, Flammarion, Paris, 1994.
5- Michel Serres, Le contrat naturel, Flammarion, 1992.
6- Rafaa Benachour, Manipulation génétique et droit a la vie, in : Droit de l'homme et manipulation génétiques, publications de l'académie du royaume du Maroc, collection (session) , Théme de la 2eme session,1997.

قائمة القواميس والموسوعات باللغة الأجنبية.

1- Colas Diflo, Sebastien Bauer et autres, Dictionnaire des concepts philosophiques, sous la direction de : Michel Blay, CNRS Edition, Paris, 2013.
2- Eliette Abecassis, Fabienne Abbou et autres, Encyclopédie de la philosophie, sous la direction de : Jean Montenot, Librairie générale française, 2002.

الفهرس

المحاضرة الأولى: تعريف البيوإتيقا.....ص.01

المحاضرة الثانية: مجالات البوإتيقا.....ص.14

المحاضرة الثالثة: قضايا البيوإتيقا.....ص.23

المحاضرة الرابعة: البعد الفلسفي للبيوإتيقا.....ص.30

المحاضرة الخامسة: أزمة العلم والفلسفة.....ص.38

المحاضرة السادسة: أخلاقيات العلم ومستقبل الإنسان.....ص.45

قائمة المراجع.....ص.53

فهرس الموضوعات.....ص.56